دور المؤسسات المجتمعيه فى مساندة المرأة المعيلة

إعداد

د. خليل عبد المقصود عبد الحميد

استاذ مساعد – قسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

مقدمه:

تحتل المرأة منذ عقدين من الزمن الصدارة فى أجندة الحكومات والمنظمات العالمية الحكومية منها والاهلية تمشياًمع الأهداف التى حددتها الأمم المتحدة والتى تضمنت ثلاث محاور أساسية هى المساواة والتنمية والسلام لكل النساء فى كل مكان. وسعياً الى تحقيق تلك الأهداف المحورية.أجريت الدراسات ونظمت الندوات والمؤتمرات لوضع قضية المرأة ودورها فى عملية التنمية تحت الدراسة والتتبع بهدف تمكين المرأة ومساعدتها ورفع مستواها لخدمة أهداف التنمية والتطوير.

وقد أتضح ان النهوض بمكانة المرأة ودورها فى عملية التنميـــة لا يمكن دراسته بمعزل عن فهم قضايا المجتمع ككل وبعيـــداً عـــن التـــأثيرات العالمية والمتغيرات الدولية المؤثرة، خاصة فى ظل متغيرات العصرفى زمن العولمة[1]. فمن الثابت أن تحسين مركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى يعـــد

([1]) راجع فى ذلك: أحمد مجدى حجازى واخرون، **المرأة العربية والعمل دراسة ميدانية فى دولة الامارات العربية المتحـــدة**، مركـــز المـــرأة العربيـــة للتـــدريب والبحـــوث،CAWTAR، ١٩٩٦،المقدمة.

من أهم العوامل التى تعمل على تنمية قدرات البشر وبالتالى إحداث تنمية متواصلة – لعدة اعتبارات نذكر أهمها فيما يلى[١]:-

(١) مهما كانت القوى العاملة من الذكور قادرة على العمل والانتاج، فإن إستبعاد المرأة من قوة العمل يعنى فقدان إمكانات بشرية هائلة تقلل من فرص التنمية والتطور،بل تعوق حركة التقدم فى التنمية البشرية.

(٢) تقوم المرأة، خاصة فى المناطق الريفية، بأدوار مهمة ومؤثرة بغض النظرعن عدم اعتبارها تدخل فى حساب الدخل القومى فبدون تلك الأنشطة التى تقوم بها المرأة الريفية تتضاعف التكلفة على الأسرة القروية.

(٣) مازال مركز المرأة هامشى الى حد كبير برغم الأنشطة الانتاجية المتعددة التى تقوم بها فعلياً نظراً لعوامل متداخلة، فى معظمها عوامل ثقافية بالدرجة الأولى.

(٤) إن تجاهل أوضاع المرأة وتهميش أوضاعها يرجع الى رؤى و اتجاهات سلبية تجاه خروج المرأة الى العمل ومساهمتها فى العملية الانتاجية.

(٥) إن إدماج المجتمعات النامية فى السوق العالمية شكل بعض الضغوط الاجتماعية تعرضت لها المرأة نتيجة لحاجة الرجل للبحث عن اعمال إضافية خارج نطاق تلك المجتمعات مما زاد من معدلات تأنيث الأسرة وتعرض المرأة لظاهرة الفقر(**ظاهرة تأنيث الفقر**).

ومع التغيرات العالمية المعاصرة واتساع دائرة النشاط الاقتصادى وتطبيق سياسات الاقتصاد الحر الذى لا يعرف الحدود والحواجز بين الدول، تطورت برامج للتكيف الهيكلى وتطبيق سياسات الخصخصة وصاحب ذلك إضعاف قدرة الحكومات على توفير الأحتياجات الاساسية للسكان وقوضت

(١)احمد مجدى حجازى: التغير الاجتماعى وقضايا التنمية والتحديث، دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية (القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩٧).

جهود مكافحة الفقر. وقد أدت هذه الحالة الى زيادة نسب الأسر التى تعيش حالة الفقر، وزيادة أعداد الاشخاص الذين يعيشون فى حالة من الفقر المدقع. ويشير تقرير البنك الدولى [١]. إلى أن هناك ١,٣ مليار نسمة، أى حوالى ربع سكان العالم يعيشون على ما يعادل أقل من دولار واحد فى اليوم، ٧٠%منهم من النساء، ويعيش ٣ مليار نسمة،أى نصف سكان العالم على ٢ دولار فى اليوم. ويقع ثقل الفقر فى أقصى صوره على مجموعات معينة أهمها المرأة فهى محرومة بصفة عامة وتتحمل عادة فى الأسر الفقيرة عبء "**حمل الاثقال**" والذى يفوق تحمل الرجل.وهى الأقل تعليماً، وفرصها أقل فى الوصول الى الانشطة المجزية [٢]. وبشكل عام فإن وضع الإناث فى المجتمعات النامية أصعب من الذكور فى كافة المجالات[٣].ولقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين، بصفة خاصة، تكثيفاً ملحوظاً لمناقشة قضايا المرأة على المستوى العالمى، ومما دفع الاهتمام بقضايا المرأة فى الفترة الاخيرة هو إدراك الشعوب، أن أوضاع النساء وحقوقهن هى جزء لا يتجزأ من محاور التنمية وأن أى جهود تنموية ناجحة فى مجتمع ما،تُغفل نصف الطاقة البشرية، تؤدى الى الفشل والتخلف، وبالتالى أصبحت النظرة إلى المرأة، وأيضا مناقشة قضاياها تتم فى نطاق أكثر شمولاً ومن منظور أشد عمقاً، والدليل على ذلك ان لفظ

---

(1)البنك الدولى: **تقرير عن التنمية فى العالم " المعرفة طريق الى التنمية ١٩٩٩"** (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩) ص ١١٧.

(2)البنك الدولى:**تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠** (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ص ١٤).

(3)عصام على: مشاركة الاطفال لماذا ؟ وما تثيره من مشكلات – فى – عصام على (محرر): **إشكاليات تطبيق اتفاقية حقوق الطفل فى الواقع المصرى** (القاهرة، أمديست، وتجميع الهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل، ١٩٩٩) ص ١٩٤.

"التنمية " أصبح يلازم معظم اللقاءات التى تدور حول أوضاع المرأة سواء على المستوى العالمى أو الاقليمى أو المحلى [١].

وإذا كانت سياسات الاصلاح الاقتصادى التى بدأت مصر تطبيقها منذ عام ١٩٨٦ قد استهدفت أساساً تحقيق النمو الاقتصادى على المدى البعيد، إلا أن مردودها قد بدا سلبياً على مستوى الأسرة المصرية فى الأجل القريب [٢].حيث كانت الأسرة، وما تزال، مؤسسة اجتماعية رئيسة فى المجتمع المصرى، فإلى جانب وظائفها المعروفة فى كل المجتمعات، كانت الأسرة المصرية تعد وحدة انتاجية متكاملة سواء فى ارتباطها بالارض وفلاحتها جماعياً فى الريف، أو إسهام معظم أفرادها فى حرفة رب الأسرة فى المدينة [٣].حيث يقوم كل عضو من أعضاء الأسرة بدور محدد له فى العملية الانتاجية ويقع على الاب،والام كل أعباء ومسئوليات رعاية الأسرة وتزويدها باحتياجاتها الاساسية وتربية الابناء [٤].

وبرغم جماعية الانتاج الأسرى الا أن هذه الأدوار محددة ثقافياً واجتماعياً،حيث كان الأب هو العائل الاساسى والمرأة هى التى تقوم بوظائف

---

(1)مديحة محمد السفطى:دور المرأة " من الزيادة بالتراكم الى التحول الكيفى "- فى- أسامة الباز (محرر): **مصر فى القرن ٢١ " الامال والتحديات "** (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٩٦) ص ١٢٤.

(2)هبة نصار :**الأبعاد الاقتصادية لمشكلة عمالة الاطفال فى مصر**، ورقة مقدمة الى ورشة عمل للحد من عمالة الاطفال فى مصر (القاهرة، وزارة القوى العاملة بالتعاون مع مكتب العمل الدولى ومنظمة اليونيسيف، ٧-٩ مارس،١٩٩٥).

(3) نوال السعداوى وسعد الدين ابراهيم:التنمية والتحول الاجتماعى للمرأة والأسر فى مصر - فى- سعد الدين ابراهيم (محرر) **مصر فى ربع قرن** (بيروت،معهد الانماء العربى، ط١، ١٩٨١) ص ٤٩٩.

(4)ابراهيم بدران (محرر): **قضية البطالة وتوفير فرص العمل** (القاهرة،اكاديمية البحث العلمى،١٩٩٦) جزء ١، ص ١١١.

عدة داخل المنزل، تلك الوظائف التى تكاد تكون هى الأساس فى المحافظة على المستوى الاقتصادى للأسرة فهى التى تقوم بأدوار محددة فى العملية الانتاجية الموحدة، وهى المسئولة عن التربية والتنشئة الاجتماعية داخل المنزل، وهى مديرة البيت، ورغم ان هذه الاعمال تسد جزءاً أساسياً من الدخل الأسرى إلا أن حسابه مادياً أمر لا يلتفت إليه،بل ينظر إليه على انه أمر طبيعى لايجب مناقشته.

ومنذ خروج المرأة للعمل - نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مراحل التطور- تغير الفكر الاجتماعى وتغيرت النظرة الى المرأة حيث اتجه الفكر ليعالج قضايا المرأة بشكل أشمل وأكثر اتساعاً،واتضح من خلال الدراسات الخاصة بمساهمة المراة فى التنمية، أن الحاجة الى عمل المرأة مسألة حتمية من أجل التطور والتقدم خاصة مع إرتفاع نسبة الإعالة فى المجتمع وتلبية لاحتياجات النسق الاقتصادى واستجابة لمتطلبات التطور والتنمية.

لقد أصبح على المرأة ان تساهم بجزء من الإعالة للأسرة فى مرحلة تاريخية محددة، ثم وفقاً للتطورات المعاصرة ظهر مفهوم "تأنيث الأسرة" وزاد عدد الأسر التى فى حاجة الى أن تعولها نساء(النساء المسئولات عن أسرأوالمرأة التى تعول أسرة)، وتعتبر الأسر التى تعولها نساء من أشد الأسر فقراً وأقلها قدرةعلى الوفاء بالحاجات الاساسية لاعضائها. حيث أشار تقرير[1] للبنك الدولى إلى أن أقسى صور الفقر تقع على مجموعة معينة كالنساء والأطفال،فالمرأة بصفة عامة عادة ما تتحمل فى الأسرة الفقيرة عبء من العمل أكبر مما يتحمله الرجل، وهى أقل منه تعليماً وفرصةً فى الوصول

[1] البنك الدولى:**تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠**(القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠) ص ١٤.

للأنشطة الاقتصادية المجزية. بينما أوضح سمير مصطفى[١] أن الاهتمام بالتعليم يعد ركناً أساسياً للحد من الفقر وركز على الفئات الأكثر تضرراً فى الريف ومنها النساء الفقيرات.أما نادية حليم[٢] فقد بينت دراستها أن فئة النساء المعيلات هذه تتسم بانخفاض المستوى التعليمى وتتفشى الأمية بينهن حيث وضحت الدراسة أن النساء المعيلات تزيد الأمية بينهن بنسبة ٥٠% أعلى من نظرائهن الذكور أرباب الأسر.كذلك بينت دراسة سعد الدين ابراهيم[٣] أن الأسر التى تعولها نساء من أشد الأسر فقراً، وأقلها قدرة على الوفاء بالحاجات الأساسية لأعضائها، وقدر متوسط الدخل فى الأسر التى تعولها نساء بنحو نصف متوسط الدخل فى الأسر التى يعولها رجال، كما أن زيادة الفقر مع ارتفاع تكاليف التعليم تؤديان إلى انسحاب الفقراء من التعليم لترتفع نسبة غير الملتحقات من الإناث، وكذلك نسبة المتسربات ممن التحقن بالمدارس ارتفاعاً كبيراً.وهذا ما أكدت عليه دراسة بدور عيسى[٤] من أن أعداد الأسر المعيلة تتزايد وفى نفس الوقت تعانى هذه الأسر من انخفاض فى الدخل والمستوى التعليمى للأم، وهو ما يؤدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأم وأبنائها. وهو ما أشارت إليه أيضاً

---

(1) محمد سمير مصطفى:**مشكلات الفقراء فى المجتمعات الريفية وأبعادها المختلفة**، ورقة عمل،المؤتمر العلمى السابع لكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة القاهرة – فرع الفيوم،١١-١٣/٥/١٩٩٤،المجلد الأول،ص ص ٢٢٥.

(2) نادية حليم سليمان: **الفقر والنساء المعيلات لأسر" الابعاد وسبل المواجهة** " فى (تقرير مقدم من الجمعيات الاهلية المصرية للمنتدى العالمى ببكين، ١٩٩٥) ص ٦.

(3) سعد الدين ابراهيم: **تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى الى بكين**، فى(تقرير مقدم من الجمعيات الاهلية المصرية للمنتدى العالمى ببكين، ١٩٩٥) ص ١٦.

(4) بدور العيسى: **النساء المعيلات للأسر**: المؤتمر العالمى للمرأة، بكين، سبتمبر ١٩٩٥

رفيقة سليم[١] من أن أكثر الفئات التى تعانى من ظاهرة الفقر هى المرأة، فهى الأقل حظاً فى التعليم، وبالتالى فرص العمل والحصول على على أجر، وهى الأقل تدريباً وتأهيلاً وهى المكلفة بتدبير شئون الأسرة بهذا الدخل المحدود. ويوضح المجلس القومى للخدمات أن الترمل يعد السبب الرئيسى فى تولى النساء رعاية الأسرة،كما أشار إلى ارتفاع الامية بين هؤلاء النساء، وكذا عدم القدرة على الكسب المادى، وهو ما يفسر سوء الأحوال الاقتصادية التى تعانى منها هذه الأسر.وتعمل نسبة كبيرة من النساء الفقيرات فى أعمال الخدمة المنزلية لافتقادها الى المهارات اللازمة للأعمال الأكثر إدراراً للدخل [٢].حيث أشارت دراسة[٣] إيرين براون (irene browne) إلى أن الأسر التى تعولها نساء يكون دخلها عادة أقل من الأسر التى يعولها رجال حتى لو تساوى عدد أفراد الأسرة.بينما أشارت دراسة[٤] واندا إلدرمان وسوان باتل (Wanda Alderman-Swain ,Juan Battle) إلى أن أبناء المرأة المعيلة عادة ما يكون تحصيلهم الدراسى أقل من نظرائهم الذين يعيشون فى أسر

(1) رفيقة سليم محمود: **المرأة "مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل"** (القاهرة،دار الأمين للنشر والتوزيع، ط١٩٩٧،١)ص ١٩.

(2) المجالس القومية المتخصصة: **تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية**(القاهرة،رئاسة الجمهورية،الدورة ١٨، ١٩٩٨) ص ١١٦.

(3) irene browne:***opportunities lost? Race ,Industrial Restructing,and Employment among young Women Heading Households,***Social Forces,march 2007,101(3)p.907.

(4) Wanda Alderman-Swain ,Juan Battle: **The invisible gender: educational outcomes for African American females in father-only versus mother-only households**, journal of Race & Society 3 (2000) 165–182

يعولها ذكور.أما دراسة[١] أوزاوا وآخرين (Ozawa, M. N., et al.)التى قارنت بين حال أطفال المرأة المعيلة فى كلاً من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وجدت أن الأحوال الاقتصادية للأطفال فى كوريا الجنوبية الذين تعولهم امرأة أسوأ حالاً من نظرائهم فى الولايات المتحدة.

مما سبق يتضح لنا مدى ما تعانيه المرأة فى المجتمع المصرى،خاصة تلك التى تحتاج الى الانفاق على الأسرة بدلاً من الرجل. حيث تشير الدراسات فى هذا الشأن ان مستوى الدخل فى الأسر التى تعولها النساء يبلغ نحو نصف مستوى الدخل فى الأسر التى يعولها الرجل[٢]. حيث أكدت الدراسات أن النساء هن الأفقر بين الفقراء،وهن الأكثر تعرضاً للفقر أو صور الأذى المصاحب للفقر ونسبة كبيرة منهن يعلن أسرهن[٣] مما يؤدى الى ارتفاع نسب الانحراف والتفكك الاجتماعى والشعور من جانب المرأة بالدونية لعدم حصولها على الدخل الكافى وعدم المساواة فى ظل شعارات من الديمقراطية والحرية والمساواة فى عصر العولمة. وهكذا تغيرت الأدوار الاجتماعية التقليدية، وأصبحت مسئولية الكثير من الأسر تقع على عاتق النساء تلك الأدوار التى تزداد اتساعاً فى ظل متغيرات العصر ومن هنا تأتى هذه الدراسة التى تطرح تساؤلات أساسية: ما الحجم الفعلى للاسر التى تعولها نساء؟وما هى أوضاع تلك الأسر ؟وكيف يمكن مساندة المرأة المعيلة لرفع مستواها وتحديد مصادر مساندة تلك الأسر من خلال المؤسسات المجتمعية ؟

---

(1) Ozawa, M. N., et al., ***The impact of social transfers on children in female--headed households: A comparison between Korea and the United States***, Children and Youth Services Review (2008),

(٢) تقرير التنمية البشرية،مصر ١٩٩٦. مرجع سبق ذكره. ص١٠٠

(3) Jalan Hanmer and Daphne Statham:**women social work"towards a woman centered *practice*"**(london,macmilan,1988)p 24.

الإطار النظرى للدراسة:

أولاً:- المرأة المعيلة كظاهرة اجتماعية:عوامل الانتشار

حدثت -كما أشرنا سابقاً - عدة تغيرات فى الأنساق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعديد من المجتمعات -بل يمكن القول كل المجتمعات- وقد أدت هذه التغيرات الى إحداث موجة أخرى من التغيرات فى كل البناءات الاجتماعية والثقافية الموجودة فى المجتمع، ومن الأنساق الاجتماعية التى حدثت فيها هذه التغيرات هى الأسرة، وأحد التغييرات الحديثة التى حدثت فى بناء المجتمع الأسرة هى زيادة نسبة النساء اللاتى يعلن أسراً.ويرى البعض أن هناك أسباب عديدة وراء حدوث هذه الظاهرة أو المشكلة الجديدة وهى: (١)

١- تنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التقدم فى المجتمع:

هذه التنمية نجم عنها حدوث تغيرات فى المجتمع نتيجة لقيام هذه المجتمعات بانشاء المصانع والمشروعات التنموية الأخرى والتى عملت على زيادة وتيرة التحضر فى هذه المجتمعات. ايضاً أحدثت تغيرات فى بنية الأسرة بانتشار نموذج الأسرة النووية، وانحسار نمط الأسرة الممتدة بما يقدمه من دعم لكل أفرادها. ومن هذه التغيرات أيضاً ظهور النساء اللائى يعلن أسراً.

٢-هجرة العمالة

تصاعدت الأهمية النسبية لهجرة العمالة فى النصف الثانى من القرن العشرين وذلك كوسيلة لدعم النظام العالمى. وذلك من خلال عملية تهميش مناطق واسعة من العالم أدت إلى تغيير أنماط وتيارات الهجرة الدولية. وبناء

(١)United Nations Research Institute for Social Development: ***the Feminzing of Poverty*** (Geniva , UNRISD, 2000).

عليه فإن التيار الأساسى للهجرة الدولية نبع من المناطق المحيطة بغرض اشباع احتياجات العمالة فى المركز. فلم يعد التيار الأساسى للهجرة من منطقة محيطة الى أخرى بل على العكس فإن الدول الغربية بدأت تسحب العمال من المناطق المتاخمة (الايرلنديون فى انجلترا، والبولنديون فى فرنسا والأتراك فى المانيا) ثم توسعت فى ذلك لتشمل عملية الهجرة كل شرق وجنوب أوروبا.وباستنزاف الاحتياطى فى هذه المناطق،أو نتيجة عدم انتظامه بسبب الحرب، فقد تصاعد دور الصين والهند والمكسيك وشمال أفريقيا وباكستان فى هذا النشاط بوصفهم مصادر للعمل المهاجر[1].كذلك ظهور مناطق جذب جديدة فى منطقة الخليج العربى والتى اعتمدت فى الأساس على العمالة العربية وخاصة المصرية لتنفيذ العديد من مشروعات التنمية والبنية الأساسية،وخاصة بعد حرب اكتوبر والطفرة الكبيرة التى حدثت فى اسعار البترول.

وهناك الهجرة الداخلية، وهى تتم داخل حدود الدولة، وعادة ما تتم من المناطق الريفية حيث الأجور أقل وكذلك فرص العمل الى المدن والمناطق الحضرية حيث الأجور أعلى وفرص العمل اكثر. وفى كل الحالات- سواء هجرة داخلية أو خارجية - فإن المرأة هى التى تكون مسئولة عن الأسرة فى حالة غياب زوجها، والذى قد تتراوح مدة غيابه ما بين عدة أشهر وعدة سنوات. فقد أوضحت الدراسات أن الهجرة الى الدول العربية كان لها أثاراً اجتماعية واقتصادية ضارة على المجتمع المصرى على عكس القناعة السائدة بين كثير من الكتاب فى مصر.حيث رصد بعض علماء الاجتماع فى مصر(سعد الدين ابراهيم) الآثار الاجتماعية للهجرة والتى

---

(١) نبيل جورى(تحرير ومراجعة) **الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة،الجزء الأول**(القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ومنظمة العمل الدولية،١٩٩٣)ص٥٩.

نجم عنها ما عرف بـــ " تأنيث الأسرة المصرية" حيث يتـــرك رب الأســـرة زوجته فى الوطن الأم ثم ينزح الى البلاد العربية النفطية،مما يترتب عليه فى أغلبية الأحوال أن تتولى الزوجة ادارة الأسرة بصورة كاملة بما فـــى ذلـــك تربية الأطفال الذين ينشأون فى ظل عائلات وحيدة الوالد أو بمعنـــى أخـــر تصبح "أسرة تعولها أمرأة "[١] وهكذا تتزايد مشكلات الأسرة وتتزايد بالتالى أعباء المرأة المسئولة عن سد احتياجات من عليها إعالتهم.

٣-التأثير السلبى لسياسات التكيف والاصلاح الهيكلى:-

منذ بدء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والذى تضمن إلغاء الدعم المباشر وغير المباشر، فإن المشاكل التى تواجه الأسرة المصرية عموماً، والمرأة التى تعول أسرة خصوصاً قد زادت بسبب نقص برامج المساعدات الاجتماعية [٢]. فسياسات التكيف الهيكلى التى تهدف الى تخفيض دعم الغذاء وتحرير الأسعار ربما يكون لها تأثير سلبى على مستويات تغذية الأفراد خاصة فى الأسر ذات الدخل المنخفض. وقد أشارت دراسات ميدانية فى كل من القاهرة و الأسكندرية أن ٢٥% من العمال الذين شملتهم هذه الدراسات توقفوا عن استهلاك اللحوم، كما أن ٥٠% من هؤلاء العمال توقفوا عن استهلاك بعض أنواع الخضروات بسبب ارتفاع أسعارها.وهنا أيضا فإن النساء هن أول الضحايا للأسباب التالية:-

---

(١)محمد سمير مصطفى وعزة سليمان: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العاملين المصريين الى الخارج** " نظرة مجددة " المرجع السابق، ص ص٦٧-٩٦.

(٢)Azza Soleman: ***Program of Economic Reform and Structural Adjustment and its Effect on Egyption Women in Labor Force*** (Cairo , Demographic centre , 1995) P 22.

أ-إن المرأة هى المسئولة عادة داخل الأسرة المصرية عن إدارة ميزانية البيت.ومن ثم تصبح مهمتها أكثر تعقيداً واستهلاكاً للوقت عندما تزداد الأسعار بمعدلات تفوق الزيادة فى دخل الأسرة.

ب-إن المرأة المصرية تشتهر بروح التضحية من أجل الأسرة.وذلك ما يجعل معظم النساء المصريات فى مقدمه ضحايا أى تخفيض فى المستويات الغذائية للأسرة.

جـ -إن نمط توزيع الغذاء فى بعض المناطق وبالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية يعطى الأفضلية للزوج،ويلية الأبناء، ثم الأم.والواقع أن النساء فى مثل هذه الحالات يعانين من مشاكل سوء التغذية خاصة عند المستويات المتدنية من الدخل.[١]. فإذا كان ذلك يؤثر على المرأة التى توجد فى أسر يعولها الرجال، فما بالنا بالأسرة التى تعولها المرأة.

٤-العولمـــــة

العولمة هى عملية تاريخية لها أبعادها التكنولوجيـــة والاقتـــصادية والاجتماعية والثقافية. وهى عملية نشر وتعميم للأنماط الفكرية والـــسياسية والاقتصادية والثقافية.وإن كان من الواضح أن الدعوة موجهة لتبنى النموذج الأمريكى فى الاقتصاد والسياسة وفى أساليب الحياة بصفة عامة [٢].

وهناك من يراها على أنها:هى توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً فيه لكل أنواع السيادة.ولقد بدأت علائم هذا المسار منذ مـــيلاد ظـــاهرة الشركات متعددة الجنسيات. قبل عقود لتصل -اليوم- إلى نظام التجارة الحرة

---

(١)تقرير التنمية البشرية، مصر ١٩٩٦، (القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦) ص ٩٩.

(٢)الفاروق زكى يونس: سياسة الرعاية الاجتماعية والعولمة " دور المجتمع المدنى ومؤسساته، ورقة عمل، المؤتمر السنوى الحادى عشر لكلية الخدمة الاجتماعيـــة بـــالفيوم، ٣-٤ مـــايو ٢٠٠٠، جزء ١، ص ١١١.

الذى أقر دولياً بعد مفاوضات "الجات" ووقع التعبير عنه مؤسسياً فى منظمة دولية تحمل الاسم ذاته. وفى قوانين وتدابير يلغى مفعولها مفعول القوانين المرعية فى الدول الوطنية[١]

بينما يرى أخر أن العولمة هى:-التعامل مع العالم كوحدة واحدة،ويتم ذلك من خلال جزء من الاستراتيجيات التى تعمل مجتمعة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية عن طريق تطويع تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات والجوانب الالكترونية وشبكات الحاسبات الالكترونية.[٢]

وبالتالى فان العولمة قد أصبحت الآن عملية اقتصادية مستمرة تعمل على صياغة التغيرات العالمية الجديدة(بين دول العالم أجمع) وحتى على مستوى الدولة الواحدة. وتستدعى العولمة ضرورة توافر حكم القانون أو المجتمع المدني، وجود مؤسسات وطنية قوية، مؤسسات غير رسمية اجتماعية. ولقد مر المجتمع الإنساني بتطورات عديدة بدءاً من المجتمع البدائي ووصولاً للمجتمعات الحديثة حتى ثورة الاتصالات التى مكنت البشر من التقارب رغم بعد المسافة المكانية وسهلت في البداية التعاملات التجارية واسعة النطاق لانفتاح الأسواق ثم بعد ذلك امتدت العملية للجوانب الاجتماعية والثقافية ولقد ساهمت تلك الثورة الإتصالية في تحقيق التدفق لرؤوس الأموال

([1])عبد الاله بلقزيز: **العولمة والهوية الثقافية"عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟** مجلة المستقبل العربى، العدد٢٢٩ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨) ص٩٧.

([2])فريد النجار: **العولمة والرعاية الاجتماعية فى ج. م. ع "الانعكاسات الاقتصادية الاجتماعية** "ورقة عمل،المؤتمر السنوى الحادى عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٣-٤ مايو ٢٠٠٠،ص ٥٤.

والعمالة البشرية الماهرة لاماكن جذب عديدة لها في دول العالم حتى أضحت الأخيرة مراكز حضرية تتسم بالعولمة(١).

والعولمة لها جوانبها الايجابية فى فتح الحدود وتقريب المسافات وجعل العالم قرية كونية واحدة، إلا انها مثلها مثل العديد من الظواهر الأخرى كما لها جوانب ايجابية فإن لها جوانب سلبية فمع العولمة ترتفع نفقات المعيشة وتنخفض الأجور، وبالتالى يقل مستوى معيشة الفرد والأسرة.ومن ثم يقل الانفاق على نصيب الفرد من العلاج والصحة والتعليم وتنحفض معدل أعمار الناس بسبب أمراض الغذاء بالهرمونات، وينخفض معدل الانجاب، ومع ضغط العولمة يبدأ العد التنازلى للتخلص من القيم والأخلاق ويقع الفرد والدولة فى فخ العولمة.ويؤكد على ذلك المشاهدات التالية:-

أ-ارتفاع تكلفة العلاج الخاص والحكومى والتأمين الصحى.

ب-تناقص نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية.

جـ -غياب فعالية الجمعيات الأهلية.

د-تزايد نصيب الفرد من البطالة كنسبة من قوة العمل (٢).

وإذا كانت هذه هى التأثيرات أو الجوانب الاجتماعية السلبية للعولمة فإن لها تأثيرات على الأسرة والطفولة، كذلك حيث تؤثر العولمة ليس على الطفولة والأسرة فقط، ولكنها تؤثر فى المنظومة الاجتماعية بالكامل من حيث المفاهيم والقيم والاتجاهات والسلوكيات عامة من خلال البث الاعلامى لثقافات الغرب التى تدعو الى بعض المفاهيم المغايرة لثقافة وحضارة الدولة،فمثلا:-

---

(1) Peter H.lindert & Jeffery G Williamson:**Globalization and Inequality "A Long History"** (Washington DC ,World Bank ,April 2001).

(٢) فريد النجار:مرجع سابق، ص ٥٥.

- تدعو العولمة الى معالجات مختلفة عن الرؤى المحلية بالنسبة لقضايا الأطفال.
- لا تضمن العولمة الحفاظ على الأسرة، فهى تقدم سلسلة من الخدمات الاجتماعية من منظور مادى صرف.فتزداد معدلات الطلاق، وبالتالى تزداد معدلات المرأة التى تعول الأسرة الى جانب زيادة نسبة النساء المسئولات عن الأسرة عموما.(١)

وإذا كانت الأوضاع سوف تكون بهذا الشكل فإن المطلوب هو إعادة النظر فى الوظائف الاجتماعية للدولة فى عصر العولمة لتصبح كما يلى:-(٢)

أ-ادارة الصراع الاجتماعى بأبعاده ومستوياته الجيدة المتداخلة والمعقدة وبما يؤدى الى تقليل حدة الضعف الاجتماعى لأقل درجة ممكنة. وهو ما يحقق الاستقرار الاجتماعى.

ب-الاستثمار فى مجال تنمية الموارد البشرية فى التعليم والتدريب.

جـ -تطوير نظم التأمينات والمعاشات بما يتلائم والظروف الجديدة وابتكار الوسائل الملائمة لادارة واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية.

د-تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين فى المجالات المختلفة من خلال آليات ووسائل جديدة تقوم على الشراكة بين المواطنين والدولة وقوى المجتمع المدنى.

هـ -علاج مشكلة الاستبعاد والتهميش الاجتماعى بوسائل جديدة ومبتكرة.

و-الاهتمام بمشكلة الفقر من خلال توفير آليات نابعة من خبرة المجتمع فى تحقيق التكامل الاجتماعى، والتحول من أسلوب تقديم الاعاثة الى أسلوب المساعدة على الخروج من دائرة الفقر.

---

(١) المرجع السابق، ص ٩١.

(٢)المرجع السابق، ص ٧٤

حـ -علاج الجوانب الاجتماعية لمشكلة البطالة،من خلال التعامل مع المجتمعات المحلية وتحديد طبيعة المشكلة فى كل مجتمع محلى، والبحث عن أساليب نابعة من هذه المجتمعات المحلية لعلاج مشكلة البطالة بها.

مما سبق يتضح أن هناك عدة عوامل قد أدت الى ظهور الأسر التى تعولها امرأة وقد تحددت هذه العوامل فى:- خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية السريعة التى أحدثت تغيرات فى الأسرة وبنائها.أيضا الهجرة، وخاصة الهجرة الخارجية حيث تقوم الزوجة بأدوار الأب والأم مما يؤدى فى النهاية الى قيامها باعالة الأرسة. كذلك من العوامل المؤثرة على زيادة نسبة الأسر التى تعولها امرأة كانت العولمة.خاصة لتأثيرها على المجتمعات والثقافات المحلية وبالتالى فإن دور الدولة الاجتماعى فى ظل العولمة يجب أن يتغير ليلاءم التغيرات التى حدثت فى المجتمع، ويتطلب الأمر الأخذ باستراتيجيات تنموية تلاءم هذه التغيرات، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية ليتلاءم مع هذه التغيرات حيث يركز هذا المفهوم على حياة البشر ومدى قدرتهم على توسيع اختياراتهم. ولكننا قبل ذلك سوف نستعرض وضع المرأة المعيلة عبر العالم.

ثانياً:-المرأة المعيلة عبر العالم:

بصورة عامة وعلى المستوى العالمى فقد أوضحت الدورة التحضيرية للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة ببكين[1].أن الأسر التى تعولها النساء تتمركز فى الواقع فى الشرائح السكانية الاكثر فقراً، والتى تصل فيها نسبة هذه الأسر الى اكثر من ٢٥% من مجموع الأسر، وتجد النساء انفسهن

(1)Search in Internet about: ***Women in Poverty: Bulgaria Povrty in Households Heoded Women.*** in 1-7-2008

مجبرات على البحث عن مصدر كاف من الدخل لتمويل حاجاتهن الاساسية ومن المشاكل التى تعانيها هذه الأسر:-

- تدهور المساندة التقليدية التى كانت تلاقيها الأسرة فى ظل العائلة الممتدة وذلك بسبب التحضر.
- تقلص الدعم الاجتماعى من جانب الدولة فى ظل التوجه الى تدعيم المجتمع المدنى والعمل التطوعى غير الحكومى.
- عدم استمرارية خلق وظائف فى الحكومة والقطاع العام.
- تقلص الاجور الحقيقية بسبب التضخم.
- عدم تمتع الأسر التى تعولها النساء بأية مميزات تمكنها من الالتحاق بالوظائف ذات المردود الجيد نتيجة العوائق الاجتماعية والتعليمية.كذلك تعانى هؤلاء النسوة من مشكلات اخرى منها [١].

- الظروف السكنية المتدنية جداً والتى تفتقر الى أبسط القواعد الصحية.
- تواجه المرأة التى تخرج الى العمل ولم تعتاده بمشكلات ترتبط بمسئوليات لم تعتاد عليها من قبل من حيث الاتصال بمؤسسات المجتمع التى تستلزمها طبيعة العمل.
- تدفع الضائقة الاقتصادية هذه الأسر الى حرمان الابناء من التعليم - خاصة الفتيات - ودفعهن الى العمل، للحصول على دخل إضافى يمكن ان يساعد فى مواجهة نفقات المعيشة.

---

(١) تقرير **مقدم من الجمعيات الاهلية المصرية للمنتدى العالمى للمرأة** " بكين ١٩٩٥، تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى الى بكين، ١٩٩٥، ص ١٦.

- ايضا هناك عدة سمات تسم هذه الفئة من النساء منها [١] كبر السن وانخفاض مستوى التعليم وزيادة نسبة الامية بينهن.

ولا تقتصر مشكلة المرأة التى تعول أسرة على مجتمع دون آخر بل هى موجودة فى كافة المجتمعات الانسانية من دول متقدمة ونامية ومن قارة أسيا الى أوربا إلى افريقيا وأمريكا اللاتينية ولكن يلاحظ وجود تنوع كبير فى معدل انتشار الأسر المعيشية التى ترأسها المرأة داخل كل منطقة على حدة فى العالم. فقبيل عام ١٩٨٠، تراوحت نسبة الأسر التى تعولها المرأة فى امريكا اللاتينية وأفريقيا بين ١%، وما يربو على ٤٠%. وفى اسيا تراوحت النسبة فى اطار اضيق وعلى مستوى أقل. ولم يشر أى من البلدان الاسيوية الى وجود أسر تعولها إمرأة اكثر من ٢٠% من الأسر بها. وفى البلدان المتقدمة تراوحت نسبة الأسر المعيشية التى تعولها إمرأة خلال الثمانينات من ١٦% فى اسبانيا الى ٣٨% فى النرويج [٢].ومن المتوقع نظراً لوجود العوامل التى أدت لزيادة هذه الظاهرة أن تزداد هذه النسبة فى الوقت الحالى حيث تشير كل الدلائل الى ذلك.

وفيما يلى سوف نعرض لوضع المرأة التى تعول أسرة فى عدة دول تمثل القارة أوالمنطقة الموجودة بها بدءاً من المرأة التى تعول أسرة فى الولايات المتحدة الامريكية وخاصة فى المجتمع الريفى، إلى وضع المرأة

---

(١)سامى عبد السميع نور الدين، وكامل حامد جاد، وخليل عبد المقصود عبد الحميد: **موجهات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيات غير الحكومية فى تمكين الاناث من حقهن فى التعليم**(القاهرة، مشروع الدعم الفنى والمؤسسى للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين ١٩٩٩) ص ٩٦.

(٢)محمد سعد أبو عامود:**الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة**- مجلة الديموقراطية، العدد الثالث (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، صيف٢٠٠١) ص٧٧.

التى تعول أسرة فى امريكا اللاتينية ثم نستعرض وضع المرأة التى تعول أسرة فى ايران واخيراً المرأة التى تعول أسرة فى بلغاريا، ونختمها بوضع المرأة المعيلة فى مصر.

المرأة المعيلة فى الولايات المتحدة الامريكية [1] أصبحت المرأة التى تعول أسرة تمثل نمطاً أسرياً شائعاً فى أمريكا.و بينما بدأت ظاهرة التحول عن الأسرة المكونة من زوجة وزوج فى السبعينات من القرن الماضى فإن رقم ونسبة الأسر التى تعولها إمرأة قد أخذت فى التزايد. وفى عام١٩٩٣ كان هناك١٧% من كل الأسر الامريكية و٤٧% من أسر السود تعولها إمرأة والاكثر أهمية هو أن٥٢% من الأسر الفقيرة كانت من الأسر التى تعولها إمرأة.و٧٥% من اسر السود التى تعانى من الفقر كانت تعولها أمرأة.

ويمثل الفقر المشكلة الكبرى والمزمنة فى العديد من المجتمعات ومنها المجتمعات الريفية فى الولايات المتحدة الامريكية. والمرأة التى تعول أسرة فى المجتمع الريفى الامريكى هىالأكثر معاناة من الفقر وتعانى من العديد من المشكلات:- فهى غير قادرة على توفيرالرعاية الكافية لأطفالها ولا تمتلك المهارات الكافية المناسبة لسوق العمل هناك، وهى إن عملت فهى تعمل ولكن بأجور أقل وبشكل موسمى وبدوام جزئى وتفتقر الوظائف التى تعمل بها المرأة المعيلة الى العديد من المزايا الوظيفية الى جانب افتقادها للحراك الرأسى المهنى (الترقى) ومن ثم فإن النتيجة هى مزيد من الفقر المتواصل. وغالبية النساء اللاتى يعلن أسراً يقعن تحت خط الفقر

---

(1)الامم المتحدة: **المؤتمر الدولى للسكان والتنمية " الخبرات المتعلقة بإستراتيجيات وبرامج السكان والتنمية "** (مصر، القاهرة، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤) ص ص ٣٠-٣١.

اقتصادياً.ويتم تنفيذ مشروع حالياً للعمل على زيادة قدرات ومهارات هـؤلاء النساء بما يتلاءم مع متطلبات السوق وبما يضمن تحقيق دخل ملائم لهن[١]

المرأة التى تعول أسرة فى أمريكا اللاتينية[٢]إن صورة الأسرة التقليدية النووية التى تتكون من زوج وزوجة وأولاد قد بدأت فى الاضمحلال فى أمريكا اللاتينية وفى طريقها لتصبح أقلية، ولتحل محلها الأسرة التى تعولها إمرأة وأصبحت هذه الأسرة هى الأغلبية أو فى طريقها لتكون الأغلبية.

واليوم تواجه أمريكا اللاتينية العديد من التحديات والنابعة من التغيرات فى البيئة العالمية ولا تواجه هذه الدول هذه التغيرات بصورة متساوية ولكنها تختلف بعضها عن بعض من حيث مدى حساسيتها أو تأثرها بهذه التحديات. وإذا كانت بعض هذه المشكلات قد نشأت نتيجة لعدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية (الحروب الثورية وثورات الفلاحين) فإن هذا لا يعنى أن العولمة قد أدت الى تحسين الأوضاع.فبالاضافة الى التفاوت السريع فى ملكية الأراضى ورأس المال فإن هناك الآن التفاوت فى المعرفة ورأس المال التعليمى والتقليل من هذه التفاوتات يتطلب تحديد المواضع غير الملائمة فى المجتمع ووضع صياغة للوضع الحالى والاستجابات والسياسات المطلوبة.

أمريكا اللاتينية وغيرها من دول العالم يلاحظ أن هناك أحد أجزاء المجتمع أكثر حساسية وتأثراً وهو يتكون من الأسر التـى تعولهـا نـساء والأسرة التقليدية والتى افترضها تقسيم العمل بأن يقوم الرجل بكسب العيش

---

(١)Lindal Swonson: ***Household structure and Resources in Femole Headed Family Households*** (San Francisco, the Annual Meeting of the Population Association of American,1999).

(٢)Jill Findeis and Leif Jemen:***Poverty Labor Markets , and the Potential Among Single Female 'Heoded Fomilies in Rurol South*** (the Pensylvania state univeristy , Population Research Institute , 2001)

والزوجة كربة المنزل،على الرغم من أن عمل كلا من الزوج والزوجة أصبح هو الشائع.وبالمقارنة فإن المرأة التى تعول الأسرة هى وحدها التى تعمل لتعول هذه الأسرة (والتى عادة ما تحصل على أجر أقل من الرجل) وبالاضافة الى ذلك فإنها مسئولة عن عمل البيت والأسرة.وإذا كان ينظر الى الأسرة النووية على أنها النموذج المثالى،ومن ثم تعتبر الأسرة التى تعولها إمرأة غير طبيعية بسبب الانهيار العام للنظام الاجتماعى والاخلاقى من خلال الهجر أو الطلاق أو الامهات غير المتزوجات وغير ذلك.

النساء اللاتى يعلن أسراً فى إيران[1] يعد موضوع النساء اللاتى يعلن أسراً فى إيران هو موضوع جديد نسبياً.وهذه الفئة من النساء لم تكن تمثل مشكلة ولكن بسبب أعدادهن المتزايدة (من ٠,٨مليون عام ١٩٧٦ الى ١,٣ مليون إمرأة عام ١٩٩٦) فقد لفتن انتباه كلا من السياسيين والعلماء الاجتماعيين. وأيا ما كان سبب ظهورهذه المشكلة فإن الدراسات تشير الى زيادة هذه الأعداد من النساء وأنهن يواجهن مشكلات ترتبط بالفقر والتمييز. وفى ايران كما فى بقية الدول فإن النساء اللائى يعلن أسراً هن هؤلاء **النساء اللائى لا يوجد لديهن زوج أو أب أو رجل يتولى الانفاق عليهن أوعلى أطفالهن أو أفراد الأسرة الاخرين.**

وطبقاً لبيانات التعداد فإن ١٢% فقط من النساء يعملن فى الاقتصاد الرسمى. وهؤلاء النسوة يتركزن فى التعليم والتمريض.وبصورة عامة فإن المرأة التى تعول أسرة ليس لديها فرصة العمل فى القطاع الرسمى فنسبة ١٥,٥ % فقط منهن يعملن طبقا لبيانات التعداد.ولما كانت غالبيتهن لم يحصلن على تعليم مناسب وبالتالى فإنهن يعملن بصورة أكثر فى القطاع غير الرسمى،فى المدن مثل الخدمة فى المنازل أو غيرها من المهن وحتى

(1) Search in Internet about:- ***Female Headed Households*** -in 15-6-2008

أحيانا فى الدعارة. وغالبية النساء اللاتى يعلن أسراً يعملن فى سوق العمل غير الرسمى حيث الاجور متدنية والامان غير موجود والعمل فى ظروف غير صحية،وساعات العمل طويلة والعمل شاق.وفى المناطق الريفية فإن الفرص قليلة للحصول على محاصيلهن بالمقارنة بالرجال الذين يعولون أسراً فهن لا يمتلكن الارض الجيدة أو التكنولوجيا الحديثة.

المرأة التى تعول فى بلغاريا (١) تعد الأسرالتى تعولها إمرأة أقل من تلك التى يعولها رجال. وفى غالبية الحال فإن ذلك يتضمن المرأة الوحيدة (لم تتزوج) أوالمطلقة والارملة. وبينما يعول الرجال نسبة ٨٥,٥% من العائلات فإن النساء يعلن النسبة الباقية. وفى هذه الأسر فإن نسبة الارامل تقدر ب ٥٤% والمطلقات ٢٥,٥% والنساء بدون أزواج ٣,٢%، ١٣,٨% من الأسر المرأة هى المسئولة عنها.

المرأة المعيلة فى مصر:

فى عام ١٩٩٦ تراوحت نسبة رؤساء الأسر من الإناث"المرأة المعيلة" ما بين ١٢%و٢٢% من إجمالى عدد الأسر فى مصر، ووجد أن أكثر من ٧٥% من إجمالى رؤساء الأسر الإناث فى مصر إما مطلقات أو أرامل ويعانين من مستوى اقتصادى واجتماعى متدن عن الأسر التى يترأسها ذكور(٢) وفى آخر تقرير لبحث العمالة بالعينة كانت نسبة الأسر التى ترأسها نساء كما يلى: على مستوى الجمهورية ١٦،٧% وبالنسبة لمحافظة الفيوم بلغت نسبة الأسر التى ترأسها نساء ١٧،٤٥%. وتشير دراسة أخرى إلى

---

(١) Nahed Motie: ***Female Headed Households in Iran***:Civil Society, VOL.9, Issue.99.(cairo,Ibn Khaldun Centre for Development Studies, March,2000)

(2)معهد التخطيط القومى:**المرأة والرجل فى مصر"صورة احصائية"** (القاهرة،معهد التخطيط القومى،١٩٩٩) ص٣٢.

أن حجم النساء المعيلات فى مصر ما بين ١٦%إلى ٢٢% من إجمالى الأسر المعيشية وأن هذه الأسر تتركز فى الشرائح السكانية الأكثر فقراً (١) وقد أوضحت نتائج الدراسة حجم معاناة هذه الشريحة من النساء فى ظل ما تعانيه من الفقر بمفهومه الواسع الذى يتجاوز الفقر المادى إلى فقر القدرة على الانتفاع بما يقدم لها من خدمات ويمنعها من المشاركة الفعالة فى عملية التنمية وجنى ثمارها(٢).

حجم الظاهرة فى مصر: تتباين التقديرات بصورة كبيرة فى تحديد حجم ظاهرة النساء المسئولات عن أسر تبايناً كبيراً ويشير هذا الى ضرورة وجود حصر شامل لهذه الفئة بصورة دقيقة حتى يمكن مساعدتها بصورة فعاله.

حيث يفردها أحمد رشيد على النحو التالى (٣):-

عدد الأسر فى مصر = ١١٣٣١٠٧٥ أسرة.

النسبة المئوية للاسر التى تعولها المرأة فى الحضر:-

أ- **بسبب السفر** = ٠,١٨% = ٩٤٦٥ أسرة ب- **بسبب الطلاق** = ١,٨% = ٩٥٧٢٠ أسرة

ج- **بسبب الوفاة** = ١٦,٢% = ٨٥٠٨٦١ أسرة.

إجمالى الحضر = ١٨,٢% = ٩٥٦٠٤٦ أسرة.

النسبة المئوية للاسر التى تعولها المرأة فى الريف:-

أ- السفر = ٣,١٤% = ١٩١٣١٧ أسرة

---

(1) نادية حليم ووفاء فهيم مرقص: **النساء العائلات لأسرهن فى العشوائيات**، بحث منشور، المؤتمر السنوى الثانى والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٧-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٧.

(2) المجلس القومى للمرأة: **المرأة فى مصر**، التقرير الأول، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٩.

(3) نادية حليم سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ٤.

ب- الطلاق =١,٨% = ١١١٥٦٣ أسرة

ج- الوفاة = ٢١,٢% = ١٢٨٩٠٤ أسرة

الإجمالى = ٢٦,٢ % = ١٥٩١٩٢٠ أسرة

تبلغ نسبة الأسرالتى تعولها المرأة فى مصر ٢٢,٥% من إجمالى عدد الأسر فى مصر.

وفى اخر تقرير لبحث العمالة بالعينة لعام ١٩٩٨ [١] كانت نسبة الأسر التى ترأسها نساء كما يلى:

على مستوى الجمهورية ١٦,٧%

على مستوى الريف المصرى ١٦,٤%

على مستوى الحضر ١٦,٩%

وبالنسبة لمحافظة الفيوم فكانت كالتالى:-

إجمالى المحافظة ١٧,٤%

إجمالى ريف الفيوم ١٧,٧%

إجمالى حضر الفيوم ١٧,٧%

المستوى التعليمى للنساء اللائى يعلن أسر:

وبالنسبة للمستوى التعليمى للنساء اللائى يعلن أسرعلى مستوى محافظة الفيوم فكانت كالتالى:-

أمية	**٧٩,٥%**	**تقرأ وتكتب**	**١١,٥%**
أقل من المتوسط	**١,٣%**	**متوسط**	**٤,٥%**
فوق المتوسط	**١,٩ %**	**عالى**	**١,٣%**

(١) أحمد رشيد: **الأسر التى تعولها المرأة** " تقرير مبدئى "،أغسطس١٩٩٣.

وبالتالى فإذا استبعدنا من حصلن على مؤهلات دراسية فإن فئة الاميات ومن يقرأن ويكتبن تبلغ ٩١% من إجمالى النساء اللاتى يرأسن أسراً.

وفى تحليله للعلاقة بين الأسر التى تعولها نساء وظاهرة الفقر أوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى لعام ١٩٩٦ [١] ان هناك علاقة بين هذه الظاهرة والتحضر. فقد بلغت نسبة الأسر فى حضر الوجه البحرى ١٦,١% وفى حضر الوجه القبلى ١٣,٤%، ثم المحافظات الحضرية بنسبة ١٣% وأخيراً ريف الوجه القبلى بنسبة ١٢,٩% وريف الوجه البحرى بنسبة ١١,٦%. ايضا أشار التقرير الى ارتفاع درجة حدة الفقر بين الأسر التى تعولها إناث فى الوجه القبلى بصفة خاصة. وعلى المستوى القومى فإن ٨٦% من الأسر التى تعولها نساء تقل دخولها عن ٤٠٠٠ جنيه مصرى للأسرة فى السنه. بينما تنخفض هذه النسبة الى ٦٦% من الأسر التى يعولها ذكور. وبالتالى يؤكد التقرير على ان هناك ارتباطاً قوياً بين دخل الأسرة ونوع عائلها. وإن الأسر التى تعولها إناث فى وضع هش اجتماعياً.

ثالثاً- المرأة والفقر:

يعتبر الفقر أحد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فهو لا يتعارض فقط مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى يجب توافرها للفرد أو الأسرة الفقيرة من أجل كفالة حياة كريمة لهم، ولكنه يتعارض أيضا مع الحقوق السياسية والمدنية،ولا يمارس الفقير السياسة إلا إذا وصل الأمر إلى حد الحرمان الكامل "الفقر المدقع" فتقوم المظاهرات أو الثورات وتزداد حدة

---

(١) نادية حليم سليمان: **الفقر والنساء المعيلات لأسر" الابعاد وسبل المواجهة** " فى (تقرير مقدم من الجمعيات الاهلية المصرية للمنتدى العالمى ببكين، ١٩٩٥) ص ٧.

الانخراط فى الجماعات المتطرفة والتنظيمات غير العلنية التى تسعى إلى تغيير الأوضاع القائمة وفقاً لعقيدتها السياسية [١].

وبقدر ما يعتبر الفقر مصدراً للتوترات الاجتماعية والسياسية فقط، فإنه يعتبر أيضاً أحد مظاهر التخلف الاقتصادى وأحد تحديات التنمية الاقتصادية فى مصر، فالفقر ارث تراكمى جاء ثمرة طبيعية لبعض السياسات الاقتصادية التى اتبعت عبر فترات متعاقبة من الزمن، ومع أن نشأة ظاهرة الفقر ليست مسئولية الحكومة الحالية ولكن تطورها وتفاقمها وكذلك مواجهتها يقع بلا شك ضمن مسئوليات الحكومة القائمة وكأحد أهداف التنمية الاقتصادية.[٢]

ويعتبر الفقر أحد الانتهاكات الجسيمة كحقوق الإنسان كما يعد أحد مظاهر التخلف الاقتصادى وأحد أبرز التحديات التى تواجه إعمال الحق فى التنمية فى المجتمعات النامية، والتعريف الشائع للفقر هو(النقص الحاد فى الموارد عن المستوى الذى يقابل احتياجات الفرد الضرورية)[٣]، فالفقير هو ذلك الشخص الذى يعيش على دخل أقل من دخل خط الفقر[*] وتميز الدراسات بين نوعين من الفقر النوع الأول الفقر المؤقت وينتج عادة عن أسباب ترجع إلى النظام السياسى والاقتصادى القائم، من حيث تخليه عن مبدأ توظيف أصحاب المؤهلات العلمية أو نتيجة عجز الوازنة العامة للدولة عن

---

(١) لجنة حقوق الإنسان "**النظام الاقتصادى الدولى وتعزيز حقوق الإنسان** "(المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة، ٦ يوليو، ١٩٩٠) ص ٢٢.

(٢) مركز قضايا المرأة المصرية: **التحرر من الفقر** "**دراسة ميدانية**"(القاهرة، ٢٠٠٠) ص ص ٧-٩.

(٣) كريمة كريم:**الفقر وتوزيع الدخل فى مصر**،منتدى العالم الثالث (القاهرة، مكتب الشرق الأوسط،١٩٩٤) ص ٢.

(*) ويعرف دخل خط الفقر بأنه " **الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية من الأغذية والبنود غير الغذائية للفرد والأسرة** ".

توفير الموارد المالية اللازمة للتوظيف، وهذا النوع من البطالة له تداعياته الخطيرة على المجتمع ومن أبرزها زيادة معدلات النزوع إلى العنف نتيجة فشل النظام السياسى والاقتصادى عن استيعاب تلك الفئة. أما النوع الثانى الفقر المزمن الناتج عن أسباب هيكلية فى الفرد ذاته أو فى المجتمع كالأمية أو انخفاض مستوى التعليم أو اعتلال الصحة والأفراد الذين يعيشون فى حالة فقر مزمن ليس لديهم القدرات والإمكانيات التى تمكنهم من الحصول على عمل ذى دخل مناسب.(١)

وتشير الدراسات إلى أن الآثار السلبية للفقر لا تقتصر على الحرمان الذى يعيش فيه الفقراء وإنما تترك بصماتها المدمرة على القدرات الذهنية والجسمانية لأفراد الأسرة فسوء الرعاية، وسوء التغذية والتسرب من التعليم يؤثر سلبياً على المستوى الذهنى والجسمانى.(٢)

والفقر لا يتعارض فقط مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية التى يجب توفيرها للفرد ولكنه يتعارض أيضا مع الحقوق السياسية والمدنية فهو يعنى عدم قدرة الفرد على تحقيق مستوى كريم من المعيشة وعدم قدرته على المطالبة بحقوقه السياسية.(٣)

وقد استخدم مقياس جديد متعدد الأبعاد لقياس الحرمان الإنسانى هو قياس قلة القدرة وذلك فى تقرير عن التنمية البشرية ١٩٩٦ الذى يصدره

---

(١) محمود عبد الفضيل/ محسن عوض:التحديات الجديدة أمام أعمال الحق فى التنمية فى الإطار العربى " بحث منشور فى كتاب"**حقوق الإنسان والتنمية**،(القاهرة،المنظمة العربية لحقوق الإنسان،١٩٩١) ص ٢٧٠.

(٢) كريمة كريم: **الفقر وحقوق الإنسان** " بحث منشور فى كتاب " حقوق الإنسان والتنمية، المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) على ليله:**الشباب العربى " تأملات فى ظواهر الإحياء الدينى والعنف** " (القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣) ص ١٢٦.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهذا المقياس المقصود به استكمال مقياس قلة الدخل ويركز على القدرات البشرية، وهذا المقياس يبحث فى عدم وجود ثلاث قدرات أساسية:-

القدرة على التغذية الجيدة والصحة السليمة.

القدرة على التناسل الصحى.

القدرة على التعليم والمعرفة.

ولهذا المؤشر فضل التأكيد على حرمان النساء وهو حرمان قاسى، وقد أصبح معروفاً الآن أن حرمان النساء يؤثر بطريقة سيئة على التنمية البشرية فى الأسرة والمجتمع.(١)

وتشير الدراسات والإحصاءات الحديثة إلى أن أكثر الفئات التى تعانى من ظاهرة الفقر هى المرأة فهى الأقل حظاً من التعليم وبالتالى فرص العمل والحصول على أجر وهى المكلفة بتدبير شئون الأسرة بهذا الدخل المحدود. بل وللذكور الأفضلية والأولوية فى الحصول على الخدمات الضرورية. وتزداد المشكلة سواء بالنسبة للنساء المسئولات عن إعالة أسرهن إذ يتركز معظمهن فى الشرائح السكانية الأكثر فقراً ولا تزال مشاركتهن فى النشاط الاقتصادى ضعيفة، كما أنهن يتعرضن للبطالة بسبب الركود الاقتصادى ومواقف أرباب العمل من عمل المرأة فضلاً عن أن كثيرات منهن لا يستطعن الخروج إلى العمل لعدم توافر الخدمات المساعدة، ومن هنا بدأت "ظاهرة تأنيث الفقر" وتبين الدراسات والإحصاءات الحديثة أن نسبة السيدات المسئولات عن أسرهن بسبب غياب الزوج أو عدم قدرته على

---

(١) أحمد وفاء زيتون وخليل عبد المقصود: **قراءات فى تنمية المجتمع** (الفيوم، دار المروة، ١٩٩٨) ص ١٧٨.

العمل تتراوح بين ٢٢%، ٢٥% وهى نسبة عالية لم يتم الانتباه إليها لتجاهل هذه الشريحة من النساء.(١)

فإذا كانت المرأة الفقيرة قد حرمت من فرص الالتحاق بنظام التعليم أو الاستمرار فيه لمدة طويلة فإننا نضيف إلى ضعف وضعها التنافسى فى سوق العمل فى الحصول على فرص عمل منتجة أو زيادة إنتاجية العمل الذى تقوم به بالفعل، وحرمانها من فرص الحصول على تدريب يكسبها مهارات وقدرات جديدة ترفع من إنتاجيتها.

إنها حلقة خبيثة فالمرأة لا تملك الأصول المادية والمنتجة، كما أنها عادة ما تستخدم تكنولوجيا تقليدية ومتخلفة فى عملها، ولا يمكنها استخدام التكنولوجيا الحديثة إلا إذا كانت قد حصلت على التدريب الذى يمكنها من تشغيلها والاستفادة الكاملة منها. ومن ناحية أخرى نظراً للأعباء الملقاة على عاتقها داخل المنزل فإنه نادراً ما يكون لديها الوقت للتدريب ورفع إنتاجيتها وتبقى الحلقة مغلقة مرة أخرى فإنتاجيتها منخفضة وفرص العمل الوحيدة المتاحة أمامها لا تولد دخلاً مرتفع فتبقى المرأة فقيرة كما هى.(٢)

وعلى صعيد الاتفاقيات الدولية الخاصة اعتمدت الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مفهوم "حق التحرر من الفقر " باعتباره حقاً أساسياً من حقوق المرأة حيث نصت المادة ١١ من الاتفاقية على أنه تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على

---

(١) هنا أيوب: **مركز دراسات المرأة الجديدة الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة تعزيز دور المرأة فى المجتمع للمشاركة فى إعداد وثيقة الهيئات المصرية غير الحكومية**، المؤتمر العالمى للسكان والتنمية(القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤) ص ١٠٢.

(٢) هدى محمد صبحى: **التكنولوجيا والتدريب وأثرها على تحسين أوضاع المرأة**، بحث منشور فى هبة نصار: المرأة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٥-١١٦.

التمييز ضد المرأة فى ميدان العمل لكى تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق ولا سيما الحق فى الضمان الاجتماعى وخاصة فى حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل، كذلك الحق فى إجازة مدفوعة الأجر، وكذلك وضعت المادة ١٤ من الاتفاقية التزاماً من الدول الأطراف بأن:-

١- تضع فى اعتبارها المشاكل الخاصة التى تواجهها المرأة والأدوار الهامة التى تؤديها فى توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها.

٢- أن تكفل لها بوجه خاص الحق فى الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعى.

وحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ضمنها حق التحرر من الفقر بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها فى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. تعتبر حقوق متكاملة ولا تقبل التجزئة، فلا قيمة للحقوق المدنية والسياسية وتبقى حبراً على ورق. دون كفالة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد، كما تصاب منظمة حقوق الإنسان بالعقم إذا لم تكن تعمل من أجل كرامة الجميع.[١]

وقد مثل عام ١٩٨٦ نقلة نوعية فى مسار الحق فى التحرر من الفقر حيث أقر المجتمع الدولى إعلان (الحق فى التنمية) الذى اعتبر الحق فى التنمية جزءاً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان الأساسية، كما ركز الإعلان على محورية الإنسان فى التنمية وضرورة إعطاء أهمية خاصة لبرامج القضاء على الفقر، وأخيراً أقر إعلان (فيينا) الصادر عن المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان ١٩٩٣ باستحالة الفصل بين حقوق الإنسان والتنمية

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية " **الضمان الاجتماعى فى مصر " تجربة فى مواجهة مشكلة الفقر** " (القاهرة، ١٩٨٩) ص ج.

والديموقراطية، واعتبر كل الحقوق منظمة واحدة لا تقبل التجزئة[١]، وتوجب احترامها والتقيد بمقتضياته من قبل كل الدول، كما ركز إعلان فيينا على قضية التنمية المستدامة ومسئولية الحفاظ على البيئة، وقضية مقاومة الفقر باعتباره انتهاكاً صارخاً لحق من حقوق الإنسان الرئيسية.

فعلى سبيل المثال نجد أن الأسر التى ترأسها امرأة تمثل نسبة مرتفعة من إجمالى الأسر وتقدر ١٦% على الأقل وتعانى من الفقر الشديد حيث تعانى هذه الأسر من الفقر أكثر من الأسر التى يرأسها الذكور بنسبة تزيد عن ٢٩% فى الريف، ٥٠% فى الحضر وهو الأمر الذى يدعو للقلق، وظهر ثلاث اتجاهات منذ منتصف الثمانينات عملت على تفاقم الفقر بين النساء والأسر التى ترأسها المرأة بوجه خاص، حيث مثل الاتجاه الأول فى موجه التضخم المرتفع التى أسفرت عن زيادة فى الرقم القياسى للأسعار ووقع عبء هذه الزيادة على أصحاب الدخول الثابتة الذين لم يستطيعوا شراء غير نسبة ضئيلة من السلع والخدمات اللازمة لبقائهم عند خط الفقر. الاتجاه الثانى هو التناقص التدريجى فى تنفيذ نظام التوظيف المضمون فى الحكومة وخاصة فى قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارية الخاص بالنساء. الاتجاه الثالث جاء مع التفكك التدريجى للأسرة الممتدة التقليدية بسبب الظروف التى خلفتها النقلة الحضارية الحديثة وتزايد أعداد النساء الأرامل والمطلقات والمهجورات (وهى النسبة الغالبة من الأسر التى ترأسها امرأة) وازدادت حاجتهن إلى برامج للمساعدة الاجتماعية.

وعلى ذلك فإن الطريق الوحيد أمام المرأة للخروج من حلقة الفقر المفرغة هو كسر طوق هذه الحلقة بتوجيه الدولة لاهتمام أكبر نحو تعليم

---

(١) نادية حليم: **الفقر والنساء المعيلات للأسر**: إحدى أوراق الجمعيات الأهلية للمنتدى العالمى للمرأة، بكين ٩٥، ص ص ٢-٢٥.

وتثقيف المرأة، وهو أمر ينعكس ايجابياً فى خفض الخصوبة وبالتالى فرص جيدة للعمل ودخول الأسر فى سوق العمل.[١]

تأنيث الفقر[٢]:

يقدر سكان العالم من الفقراء بحوالى ١٣٠٠ مليون شخص غالبيتهم من النساء، وأغلبية تلك النسوة فى الدول النامية، يتحملن النصيب الأكبر فى الفقر، والعوز حتى أن النسبة العالمية للفقر هى ٧٠% من الفقراء نساء. فمن بين إجمالى فقراء العالم هناك ٩١٠ مليون امرأة وبنت، ٣٩٠ رجل أي أن النسبة ٢,٣٣ امرأة لكل رجل (فقير) (٣٠ /٧٠).وكذلك النساء الفقيرات عن الرجال الفقراء بفارق ٥٢٠ مليون نسمة إلا أن ثمة سببين يؤديان لزيادة فقر النساء وهما:-

١- هجرة الأزواج أو هجرانهم لبيوتهم وأسرهم وتحمل النساء عبء تكاليف المعيشة مما يلقى بهن فى هاوية الفقر.

٢- أن فقر النساء يرتبط غالبا بالنسوة كبيرات السن (٦٠% من النساء الفقيرات مسنات)حوالى ٨٠٠ مليون شخص فوق ١٥ سنة منهم ٦٦٠ مليون امرأة، ١٤٠ مليون رجل) بمعدل ٤,٧امراة لكل رجل فقير وتعكس تلك التقديرات والمعدلات عدم التوازن بين الجنسين حتى على مستوى شيوع الفقر.. ورغم تلك الإحصاءات فلا زال هناك قصوراً ملحوظاً فى البيانات الدقيقة عن الفقر بين النساء على مستوى العالم.

---

(١) هبة هندوسه: **المرأة.... تنمية اجتماعية وبعد اقتصادى**، بحث منشور فى المؤتمر الأول " نهضة مصر " المرأة المواطنة والتنمية، (المجلس القومى للمرأة، القاهرة ١٢ مارس ٢٠٠٠) ص ص ٣٧-٣٩.

(2) Alain Marcoux: ***the feminization of poverty "facts, Hypotheses and the art of Advocacy,*** FAO, Rome, 1997.

٣- يرتبط فقر النساء أو تأنيث الفقر بظاهرتين غير مقبولتين وهما الفقر وعدم المساواة [١].

ويقصد بالأسر الفقيرة هنا هى تلك التى يقل دخلها عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية..قدرت الدراسة جملة الفقراء بـ ١٣٠٠ مليون نسمة أى حدود ٢٢% من جملة سكان العالم ويتبين الآتى([٢]) [٣]:-

أ- بالنظر للدول النامية قدر الفقراء بـ ١٢٠ للنساء مقارنة ١٠٠ للرجال، النسبة الأعلى فى بتسوانا ١٩٢/١٠٠ وهى نسبة تتعارض مع ما سبق ذكره ٧٠ للنساء إلى ٣٠ لرجال وتقدر الدراسة نسبة الفقراء بين النساء فى الريف بـ ١١٦/١٠٠.

ب- عدم التوازن الجنسى أقل كثيراً فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية من ٩٠-١٣٠ فى السويد، واستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن التعبيرات الشائعة أن الفقر ينتشر بين النساء فى المنازل أو القطاع العائلى بدرجة أكبر من شيوعه بين الرجال. ومن الملاحظ أن الزيادة فى الأسر التى تعولها نسوة هى زيادة طبيعية نتيجة لعوامل مسببة لها مثل هجرة الأزواج للمنازل أو الهجرات الطبيعية بحثا عن العمل أو للوفاة أو الطلاق أو الحمل خارج إطار المنازل.

---

1 - *Marcelo Medeiros and Joana Costa* ***What Do We Mean "Feminization of Poverty"?*** *. International Poverty* Centre. *United Nations Development Programme.* Brasilia , Brazil, July, 2008 Number 58.

2 - Sylvia Chant. ***Female Headship and the 'Feminization of Poverty'*** *In Focus*, United Nations Development Programme , International Poverty Centre. Brasilia ,Brazil, May 2004

(٣) United Nations Research Institute for Social Development: ***the Feminzing of Poverty*** (Geniva , UNRISD, 2000).

(جدول١) تقديرات أعداد الأسر

التى تعولها نساء على مستوى العالم سنة٢٠٠٥

المنطقة	السكان (بالمليون)	نسبة الأسر	الأسر (بالمليون)	نسبة النساء العائلات %	أعداد الأسر التى تعولها نساء (بالمليون)
شمال أفريقيا	١٥٨	٥,٧	٢٧,٧	٠,١٣	٣,٦
الصحراء الكبرى	٥٦١	٥,١	١١٠,٠٠	٠,٢٠	٢٢,٠٠
شرق آسيا	١٤٢١	٣,٧	٣٨٤,١	٠,٢١	٥٠,٧
جنوب شرق آسيا	٤٨٢	٤,٩	٩٨,٤	٠,١٣	١٢,٨
جنوب وسط آسيا	١٣٦٧	٥,٧	٢٣٩,٨	٠,١٠	٢٤,٠٠
غرب آسيا	١٦٨	٥,١	٣٢,٩	٠,١٢	٣,٩
أمريكا اللاتينية	٤٤١	٤,٧	٩٣,٨	٠,٢١	١٩,٧
الكاريبى	٣٦	٤,١	٨,٨	٠,٣٥	٣,١
الهادى	٢٨	٤,٩	٥,٧	٠,١٧	١,٠٠
الدول المتقدمة	١١٧١	٢,٨	٤١٨,٢	٠,٢٤	١٠٠,٤
العالم	٥٦٨٧	(٤,٠٠)	١٤١٩,٤	(٠,١٩)	٢٧١,٢

السؤال الآن ما هو إجمالى فقراء العالم من الأسر ؟!

وبالنظر إلى جدول (١) نرى أن حجم الأسر على المستوى العالمى فى حدود ٤,٧%، ٢,٨% فى الدول المتقدمة، ويبين جدول (٢) أن الأسر الفقيرة تزيد فى الدول النامية بمقدار ٠,٥ وحدة عن متوسط زيادة الأسر (الإجمالي).

جدول (٢) تقديرات أعداد الأسر الفقيرة

فى الدول النامية،المتقدمة بالمليون

	عدد الفقراء	متوسط حجم الأسرة	الأسر الفقيرة
الدول النامية	١٢٠٠	٥,٢	٢٣١
المتقدمة	١٠٠	٢,٨	٣٦
العالم	١٣٠٠	(٤,٩)	٢٦٧

فى النهاية يمكن تقسيم أو تصنيف مختلف الأسر إلى مجموعات أربعة (نتيجة تجميع الأسر التى يعولها رجال + الأسر التى تعولها نسوة) (أوفقراء،غير فقراء) وجد أن الأسر التى تعولها نسوة أكثر عرضة لخطر الفقر عن مثيلاتها التى يعولها رجال (درجة الانحراف أو الانحياز طبيعية لصالح فقر النساء).ويوضح جدول (٣) أن مؤشر الفقر يزيد بين النساء العائلات للأسر بنسبة ٥٠% عن مثيلاتها التى يعولها رجال.

جدول رقم (٣) تقدير عدد الأسر الفقيرة

غير الفقيرة التى تعولها النساء

	أسر يعولها رجال	تعولها نسوة	إجمالى
الفقراء	١٧٧	٩٠	٢٦٧
غير الفقراء	٢٨٨	٢٦٥	١١٥٣
إجمالى	١٠٦٥	٣٥٥	١٤٢٠

وبالنسبة لمشكلة فقر الأسر التى تعولها نساء وجد أن المعدل المشار إليه وهو(٣٠/٧٠) يتعلق بـــ:-

أ- بالنسبة لفقر الأسر التى تعولها نسوة، وجد أنها تزيد بدرجة كبيرة من نسبة الفقراء، خاصة أيضا وأن ثمة فارقاً ضئيلاً بين النوعين فى معدلات الوفيات، والمواليد.إلا أن عوامل خارجية مثل الانفصال الأسرى،هجرة الأزواج تلعب دوراً كبيراً فى تولى المرأة مسئولية الأسرة مع كبر حجم الأسرة تقع هذه الأخيرة فى براثن الفقر.

ب- ينجم عن هذا تدنى الجدل الدائر حول فقر النساء العائلات لأسرهن سواء بسبب غياب الذكور للهجرة أو للانفصال انظر جدول (٣) حيث لوحظ أن الانحراف نحو الذكور Malesضعف المعدل للنساء بالنسبة لفقراء أرباب الأسر.

ج- بافتراض وجود اختلاف "تمايز (فى المتوسط) "بين الذكور،الإناث (بالنسبة لفقر الأسر) فقد لوحظ أن فقر الأسر التى تعولها نسوة فى حالة غياب الذكور تسبب درجة معنوية أقل من ١٠٠ مليون وحدة فى حالة زيادة فقر النساء(أن الفجوة لا تتعدى ١%، فى الدول النامية وجد أن تلك الفجوة لا تزيد عن ٧% (٥٣,٥-٤٦,٥) من جملة السكان (للأسر التى بها عدد يتراوح بين خمسة أو ستة) وقد تزيد تلك النسبة فى الأسر التى تعولها نسوة إلا أنها وعلى المستوى العام للأسر لا تزيد بصورة ملحوظة. وكل هيئات الأمم المتحدة تستخدم ذات الأشكال، أن النساء يشكلن ٦٠% من جملة فقراء العالم.ويلاحظ أنه بالنسبة للدول النامية (كلها) فإن احتمال الوفاة عند سن خمسة سنوات يزيد بمقدار ٢% للإناث مقارنة بالرجال.

تنظيم الفقراء:أساس النجاح[١]

إن الأساس الذى يرتكز عليه الحد من الفقر هو التنظيم الذاتى للفقراء على صعيد الجماعة المحلية. وهذا التنظيم الذاتى هو أفضل حل لضعف النفوذ باعتباره مصدراً رئيسياً للفقر. فتنظيم الفقراء من شأنه أن يؤثر على الإدارة المحلية ويساعد على مساءلتها.فبإمكانهم أن يشكلوا تحالفات مع قوى اجتماعية ويقيموا تنظيمات أوسع نطاقا للتأثير على عملية صنع القرار إقليمياً ووطنياً. وبناء عليه فإن أشد ما يحتاج إليه الفقراء ليس هو رصد لشبكات الأمان بل هو تخصيص الموارد لبناء قدرتهم التنظيمية. وضمان تخصيص الموارد لبناء هذه القدرة هو الاتجاه الذى ينحوه دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنظمات المجتمع المدنى.

---

(١) UNDP: **Poverty Report** (N.Y.,UNDP , 2000)

ويمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدنى الناشئة خارج الجماعة المحلية الفقيرة بدور مهم فى تقديم السلع والخدمات الأساسية غير أنها أقل نجاحاً فى تمثيل الفقراء تمثيلاً مباشراً. وعلاوة على ذلك، فإنه من غير المستصوب على المدى البعيد الاعتماد على هذه المنظمات فى تقديم السلع والخدمات – وهى مسؤولية تعود مبدئياً إلى الحكومة.

غير أن هذه المنظمات يمكن أن تقوم بدور قيم بالمشاركة فى الدعوة للسياسات العامة نيابة عن الفقراء والتأثير على عملية صنع القرار وطنياً. ولئن كانت منظمات الجماعات المحلية فعالة فى التمثيل المباشر للفقراء فإنها تعانى من صعوبة فى بسط نفوذها خارج أماكن تواجدها – ما لم تؤسس منظمات أوسع نطاقاً. وعندما لا تستجيب الحكومات الوطنية أو المحلية، فإن على الناس أن يعولوا على منظمات المجتمع المدنى للدفاع عن مصالحهم. غير أن الهدف ليس أن تتولى منظمات المجتمع المدنى الوظائف المشروعة للدولة، بل الهدف هو تشكيل تحالف إستراتيجي بين الدولة والمجتمع المدنى للحد من الفقر.

ويركز جيل جديد من برامج الفقر على بناء منظمات الجماعات المحلية للتعبير مباشرة عن احتياجات وأولويات الناس–بدل التركيز على الأنشطة المدرة للدخل وحدها. ومن مظاهر النجاح العظيم ما تم تحقيقه فى مجال تعبئة وتنظيم النساء الفقيرات. وتؤكد التجربة أن الجماعات المحلية إذا أتيح لها الفرصة تستطيع أن تنشئ منظماتها بسرعة وتكون قادتها. وكثيراً ما تبدأ الجماعات المحلية بجماعات صغيرة للاعتماد على الذات، ثم تندمج هذه الجماعات فى مؤسسات واسعة القاعدة لممارسة نفوذها على الحكومة المحلية أو على القطاع الخاص.وتميل أنجح منظمات الجماعات المحلية إلى توسيع قاعدتها – لتشمل الفقراء وغيرهم – وإلى استعمال أدوات

المشاركة لتشجيع المشاركة الشعبية المستمرة. ومن أعظم الإنجازات زيادة حصول الناس على المعرفة، والمهارات والتكنولوجيا – وهى من أولى الأولويات التى يؤكد عليها أفراد الجماعات المحلية.

رابعاً- مواجهة مشكلات المرأة المعيلة:

التنمية البشرية والمرأة:

التنمية البشرية المستدامة تنمية موالية للناس،وموالية لفرص العمل،وموالية للطبيعة.فهى تعطى أعلى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، وللتكامل الاجتماعى، ولإعادة توليد البيئة. وهى توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متوائمة وما لدى الطبيعة من قدرات حاملة.وهى تعجل بالنمو الاقتصادىوتترجمه الى تحسينات فى حياة البشر، بدون تدمير رأس المال الطبيعى اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة.وهى تعترف ايضاً بعدم إمكانية تحقيق الكثير بدون حدوث تحسن كبير فى حالة المرأة وفتح جميع الفرص الاقتصادية امام المرأة.والتنمية البشرية المستدامة تمكن الناس – تمكنهم من تصميم العمليات والأحداث التى تشكل حياتهم ومن المشاركة فى تلك العمليات والاحداث.[1]

ولقد ظهر مفهوم التنمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية كوسيلة لمساعدة الدولة التى كانت مستعمرة على اللحاق بالدول المتقدمة، وتعويض ما فاتها نتيجة للاستعمار واستغلال مواردها. وقد اعتمد فى البداية على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى، أو بمعنى أخر النمو الاقتصادى كوسيلة للتعرف على مدى ما تحقق من تنمية فى هذا المجتمع أو ذاك. ولكن كان هذا المتوسط يخفى تباينات شاسعة فى المجتمع نفسه. ومن هنا ظهر

([1]) تقرير التنمية البشرية، **مصر ١٩٩٦**، مرجع سبق ذكره ص ١٠٤.

مفهوم التنمية البشرية فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات ليحدد بدقة مدى شمول التنمية لكل أفراد المجتمع وذلك لعدم اشتماله على عنصر الدخل فقط ولكن الى جانب ذلك التعليم والصحة.

ويعنى مفهوم التنمية البشرية "عملية توسيع لخيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية ومن ثم تعبر التنمية البشرية أيضا عن النتائج البشرية التى تتحقق فى هذه الوظائف والقدرات. وهى تمثل عملية وغاية فى الوقت ذاته. وعلى جميع مستويات التنمية تتمثل القدرات الاساسية الثلاثة فى أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق" (١)

ويقيس **دليل التنمية البشرية** متوسط الانجازات فى أى بلد من البلدان من خلال ثلاثة أبعاد اساسية للتنمية البشرية هى:- أن يحيا المرء حياة مديدة وصحية وأن يحصل على المعرفة، وأن يحصل على مستوى معيشة لائق. ومن ثم فإن دليل التنمية البشرية بإعتباره دليلاً مركباً، يحتوى على ثلاثة متغيرات هى:- العمر المتوقع عند الميلاد، والتحصيل العلمى (معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الاجمالية فى التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى والعالى معاً) ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. ويدرج الدخل ضمن دليل التنمية البشرية بإعتباره كناية عن مستوى معيشة لائق وكناية عن جميع الخيارات البشرية التى لا تعكس فى البعدين الاخرين (٢).

وتفرق تقارير التنمية البشرية بين الفقر البشرى وفقر الدخل.**فالفقر البشرى** هو:- الفقر من حيث أبعاد متعددة -هى الحرمان من أن يحيا المرء

(١)UNDP: ***Human Development Report 1994***. P.4
(٢) UNDP: ***Human Development Report.2000***. P.17

حياة مديدة وصحية، ومن حيث المعرفة،ومن حيث الحصول على مستوى معيشة لائق،ومن حيث المشاركة.

أما **فقر الدخل** فهو:-الحرمان من حيث بعد واحد- هو الدخل- لانه من المعتقد إما أن هذا الفقرهو الوحيد الذى يهم أو أن أى حرمان يمكن اختزاله فى شكل قاسم مشترك.

و**مفهوم الفقر البشرى** يعتبر انعدام الدخل الكافى عاملاً مهماً فى الحرمان البشرى،ولكنه ليس العامل الوحيد ولا يمكن كذلك وفقاً لهذا المفهوم اختزال الفقر كله فى الدخل.فإذا كان الدخل ليس حاصل جمع حياة الانسان، فإن نقص الدخل لا يمكن ان يكون حاصل جمع الحرمان البشرى([1]).

أى أن مستوى المعيشة اللائق، والتغذية الكافية، والرعاية الصحية،وغير ذلك من المنجزات الاجتماعية والاقتصادية، ليست مجرد أهداف تنموية.بل هى حقوق للانسان متأصلة فى حرية الانسان وكرامته. ولكن هذه الحقوق لا تعنى استحقاق الاحسان بل هى مطالبات لمجموعة من الترتيبات الاجتماعية - المؤسسات والاعراف والقوانين وبيئة اقتصادية تمكينية التى تكفل التمتع بهذه الحقوق على أفضل وجه.ومن ثم يقع على الحكومات وغيرها التزام بتنفيذ سياسات لايجاد هذه الترتيبات. وفى عالم اليوم الأكثر إتساقاً بالاعتماد المتبادل،من الجوهرى الاعتراف بالتزامات العناصر الفاعلة العالمية، التى يتوجب عليها سعياً الى تحقيق العدل العالمى أن توجد ترتيبات عالمية تحقق القضاء على الفقر.([2]) **وتقوم التنمية البشرية على أربعة محاور كي تحقق وهي**[3]:

([1]) Ibid.P.17.
([2]) Ibid.P. 17.
(3) UNDP: Human Development Report2006,(New York, UNDP,2006) p 22.

- **الإنتاجية:** ويعني بها زيادة إنتاجية الفقراء بمشاركتهم الكاملة في عملية توليد الدخل وفي العمالة باجر، ولذلك فإن النمو الاقتصادي هنا يمثل نموذجاً من النماذج في التنمية البشرية.
- **الإنصاف:** العدالة في الحصول على الحقوق بخلق فرص متساوية، ومن ثم يجب مواجهة التحديات التي تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- **القابلية للاستدامة:** بمعنى إنه يجب وضع الاستراتيجيات والسياسات أن تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة مع عدم المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية، ومن ثم ينبغي تجديد جميع أشكال الفرص الرأسمالية والمادية والبشرية والبيئية في تلبية احتياجات وأهداف الأفراد في وضعهم الحالي والأوضاع المستقبلية.
- **التمكين:** بمعنى أن تكون التنمية من صنع الإنسان وليست من أجله فقط أي جعل الأفراد لديهم القدرة على مساعدة أنفسهم للحصول على حقوقهم، ولذلك يجب مشاركة الإنسان في صنع القرارات والعمليات التي تشكل حياته.

جوانب التنمية البشرية

ومن أهم جوانب التنمية البشرية فى مصر[1]:-

١-**التعليم:**-حيث لم يعد الاهتمام بالكم يمثل أدنى إضافة الى جهود التنمية، بل يجب الاهتمام بالكيف داخل المؤسسات التعليمية، مع مراعاة أن يتوفر الحد الادنى من التعليم الأساسى للجميع.فقد آن الأوان لكى يكون لإنفاقنا على التعليم مردود اقتصادى يضيف لعملية التنمية ولا تكون عبء عليها.

(1) برنامج الأمم المتحدة الانمائى: مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥(القاهرة،معهد التخطيط القومى وبرنامج الامم المتحدة الانمائى،٢٠٠٥) ص٣٤

ولا يصح أن ننسى أننا لازلنا نعانى من وجود نسبة ٣٤% من الشعب المصرى أميون.

٢-**الصحة:** الاستثمار فى الصحة يمثل واحداً من أهم سياسات التنمية البشرية المستدامة،فعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات فى مجال الصحة فإن الأمر يتطلب الآتى:-

- النهوض بمستوى أداء الخدمات الصحية الأولية وزيادة الاهتمام بخدمات الصحة الوقائية، خاصة فى المحافظات البعيدة والمناطق النائية.
- عدالة توزيع الخدمات الصحية،وتطوير الوحدات الصحية،وتوفير التخصصات الطبية اللازمة لكافة مناطق الجمهورية.
- أن يشمل التأمين الصحى أكبر عدد من المواطنين إن لم يكن كل المواطنين
- الاهتمام بتنقية البيئة من التلوث الذى أصبح يهدد الجميع بل ويقف حجرعثرة أمام الصارات المصرية للبلدان التى تشترط توافر شروط المحافظة على البيئة.(١)

وتشيرتقارير التنمية البشرية المتعاقبة الى تطور وزيادة معدلات التنمية البشرية فى مصر.

والقراءة المتأنية لتقارير التنمية البشرية الصادرة سواء من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة على المستوى الدولى أو التى تصدر عن وزارة التخطيط أو حتى على مستوى المحافظات توضح أن مصر قد اجتازت مرحلة التنمية البشرية المنخفضة -أقل من ٠,٥٠٠ - فى أوائل الثمانينات- الى التنمية البشرية المتوسطة - ٠,٥٠٠ - أقل من ٠,٨٠٠.بل أن ترتيبها قد

(١) Ibid:P.78.

تحسن من المرتبة ١٢٤ على مستوى العالم الى المرتبة ١٠٥ فى أخر تقرير للتنمية البشرية عام ٢٠٠٨ ويوضح ذلك انعكاس جهود التنمية على كافة فئات المجتمع،وأن التنمية لم تعد مجرد نمو اقتصادى – مع أهميته – ولكن انعكاسات هذه الجهود على الصحة والتعليم بصورة عامة كذلك يوضح أن الجهود التى بذلت فى السنوات الماضية من أجل الاهتمام بالتعليم وجعله المشروع القومى فى مصر، وكذلك الاهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين قد إنعكس بصورة ايجابية فى هذه التقارير.

ويتضح من هذه التقارير أن كل مؤشرات التنمية البشرية قد تحسنت حيث زاد العمر المتوقع عند الميلاد الى ٦٦,٩ سنة فى تقرير٢٠٠٨ وكان العمر المتوقع عند الميلاد للاناث ٦٨,٥ سنة على عكس الذكور ٦٥,٣ سنة. وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الاناث أكبر من ١٥ سنة الى ٤٢,٨% من النساء، و٦٦,١% من الرجال. أيضا زادت نسبة القيد فى التعليم بصورة عامة للاناث من ٦٦% الى ٧٢% أما الذكور من ٧٧% الى ٨٠% ويعنى ذلك انه على الرغم من كل الجهود المبذولة لم تصل نسبة الاستيعاب فى التعليم الاساسى إلى ١٠٠%، وهذا يوجد منابع مستمرة للأمية وخاصة أمية النساء، كذلك تشير هذه النسبة الى وجود فجوة نوعية فى التعليم لصالح الذكور وضد النساء،ولعلها نسبة قليلة ٨% يمكن تداركها فى السنوات القليلة القادمة،والوصول بالجنسين الى نسبة ١٠٠% من القيد فى التعليم.كذلك من المؤشرات الإيجابية تغطية البلاد بخدمات مياه الشرب و الصرف الصحى والخدمات الصحية وبنسبة تكاد تصل الى ١٠٠% وهو إنجاز يضمن تحقيق تنمية بشرية أفضل لكل المواطنين بدون استثناء.

أما المؤشر الذى يحتاج الى اهتمام المسئولين فى المرحلة القادمة فهو معدل النشاط الاقتصادى للاناث البالغات من العمر ١٥ سنة فأكثر بلغ

٣٤,٥% من النشاط الكلى.وهى نسبة تحتاج الى الزيادة فمن خلال زيادتها تعمل على زيادة تمكين المرأة اقتصاديا، وكذلك تسهم فى النشاط الاقتصادى للمجتمع ككل.

ولكن النقطة المهمة وغير المذكورة هنا فهى العمل غير المأجور فيرى شريف حتاته أن المرأة بالاضافة الى ما تتقوم به من أعمال فهى تقوم بأعمال دون ان تتقاضى عنها أجراً.وهذه الاعمال يسقطها الاقتصاديون ورجال الاحصاء من الحساب ولا يعتبرونها عملاً فهى تقوم بمختلف أعمال البيت بكل المهام والتى تتعلق بسيرورة الحياة لأفراد الأسرة التى تنتمى اليها.أو تقوم بأعمال فى الغيط مع ابيها، أوأخيها أو زوجها دون ان يعطى لها أجراًعلى هذه الاعمال.تربى الحيوانات وتربى الدجاج، وتطحن القمح، وترص الحطب، أو تعد الجلة،أو تجلب مياه الشرب فى الصفائح والزلع.أو تقوم بمساعدة رجل من رجال البيت إذا ما كان صاحب متجر، أو ورشة صغيرة، أو صاحب حرفة. لكن جميع هذه الأعمال سواء كانت تدر دخلاً أو كانت ضرورية للحياة لا تعتبر عملاً بالمعنى المصطلح عليه لأنها بلا أجر، ولا تظهر فى البيانات أو الاحصاءات الخاصة بالعمل،أو المتعلقة بقوة العمل بشكل مباشر أو غير مباشر. (١).

ومن هنا فإن واقع العمالة النسائية يكشف عن جوانب هامة لضعفهن فى سوق العمل بسبب الحقائق التالية(٢):

---

(١) Population Reference Bureou: ***Women of our World Data Sheet***, (Washington D.C, 2001)

2 - شريف حتاتة: **المرأة وتقسيم العمل الدولى "حول فكر سمير أمين"** - فى -عبدالباسط عبدالمعطى (تحرير) العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى (القاهرة، مكتبة مدبولى،١٩٩٩)ص٢٤٢.

١-ان نسبة هامة من عمل المرأة لا يدفع عنها أجر نقدى، ومن ثم تسقط من الاعتبار فى حسابات الدخل القومى.

٢-إن عمل المرأة، خاصة الفقيرات منهن، غالباً ما ينظر إليه على أنه مجرد مصدر للدخل العائلى وليس دعامة لتمكين المرأة من احتلال المكانة اللائقة بدورها فى المجتمع.

٣-إن النساء كثيراً ما يعانين فى سوق العمل-خاصة غير الحكومى- من التمييز لغير صالحهن، فضلاً عن معاناتهن من تعارض الأدوار بحكم أن المجتمع لا زال ينتظر من المرأة أن تنهض بامسئوليات الكاملة لرعاية الأسرة داخل المنزل.

دور الخدمة الاجتماعية فى تمكين المرأة المعيلة [١]:

تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية الى مساعدة الناس على اكتساب مقدرة متزايدة لحل ما يقابلهم من مشكلات، والعمل على تعريفهم بالمؤسسات الموجودة بالمجتمع، والتى يمكن من خلالها الحصول على المساعدة المناسبة لهم، وكذلك مساعدة المنظمات حتى تتمكن من تأدية وظائفها على الوجه المطلوب ولكى يتمكن أفراد المجتمع من مواجهة مشكلاتهم تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية على الآتى:

- مساعدة أفراد المجتمع على اكتساب مهارات سلوكية تجعلهم أكثر اعتماداً على الفهم فى حل مشكلاتهم.
- تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات التى تمكنهم من التوصل إلى مصادر الخدمات ومطالبة المسئولين إذا تعذر استفادتهم من هذه الخدمة.

---

١ - هبة أحمد عبد اللطيف: **دور المنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة المعيلة**"رسالة دكتوراة غير منشورة" كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة القاهرة،فرع الفيوم،٢٠٠٤. ص ص ١٢٤-١٢٥.

- إيجاد مؤسسات تضم الجماعات المحتاجة حتة تكون أكثر قدرة على التحرك لتحقيق مطالبهم.
- مساعدة المؤسسات نفسها على تنظيم نفسها داخلياً لتقديم خدمة أحسن لأفراد المجتمع.

ولذلك فإن مهنة الخدمة الاجتماعية تهدف إلى مساعدة الناس لإشباع حاجاتهم الأساسية وزيادة رفاهيتهم ومن خلال توجه المهنة نحو التمكين، فإن المهنة يمكنها أن تساعد الناس المعرضين للظلم والاضطهاد نتيجة الفقر أو الفقر، ويمكن النظر إلى تنمية المرأة بمنظور من خمسة مستويات هى[١]:

١- الرعاية....المستوى الأول.....يتعلق بالحاجات الأساسية التى تحتاجها المرأة هنا دون التعرض للمسببات البنيوية لهذه المشكلات التى تعترض المرأة (إتاحة الخدمات الضرورية لها).

٢- الوصول....المستوى الثانى....وهو ضرورى كى تحقق المرأة قدرة على الوصول للخدمات بأنواعها، ويتطلب هذا العنصر تحقيق المساواة بين الجنسين فى الوصول لتلك الخدمات.

٣- الوعى....وهى نقطة أو عنصر مهم للإطار التمكينى...الفجوة المعرفية بين النوعين ومن ثم تقليص عوامل اللامساواة بينهما،كذلك يفيد هذا العنصر فى التعامل مع الأبعاد التمييزية فى المجتمع.

٤- المشاركة....بمعنى مشاركة المرأة فى عمليات صنع القرار،من خلال تنظيم جهودهن وقدراتهن ضد أى قرار يمس حقوقهن.

٥- السيطرة-التحكم... ويرتبط هذا العنصر بالمساواة، من حيث ضرورة التوازن بين الجنسين فى الفرص، والسيادة وبحيث لا يطغى أحد على

---

1 Marilee Karl:*Women , Empowerment ,Participation and Decision Making* (london,zed books,1995) p 109.

الآخر وبحيث يكون للمرأة حقها فى فرض سيطرتها على مقدرات حياتها باستخدام ذلك الاطار التمكينى.

ومن ثم فان قضية المرأة ليست بالبساطة التى تبدو عليها،لأنها تتفاعل مع قضايا أخرى على درجة كبيرة من الأهمية مثل الحرية والتنمية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان. وبالتالى فإن وضع مبادئ التمكين موضع التنفيذ لايمكن أن يتم بدون الجهد المنظم والمستمر للمنظمات النسائية والشعبية، وغيرها من الهيئات ذات التوجه المؤيد لهذا الفكر.لذلك فإن التركيز لا يصح أن ينصب على تغيير التشريعات فقط، ولكن أيضاً على التعبئة السياسية، والتوعية بالقضايا المطروحة بحيث يبدأ التغيير من القاعدة العريضة من النساء التى يجب أن تعى مشكلاتها وجوانب الضعف فى حياتها، ثم يتم تصعيد القضية إلى المستويات الأعلى.

وبالتالى فإن على الدولة، بإعتبارها الجهة الرئيسية التى تتحمل واجبات، مسئولية أن تبذل قصارى جهدها للقضاء على الفقرعن طريق اتباع تنفيذ السياسات الملائمة وهناك ستة عناصر للسياسة تعتبر محورية للتعجيل بالقضاء على الفقر وإعمال حقوق الانسان:-

١-**السعى الى تحقيق نمو اقتصادى يكون موالياً للفقراء**.فالبلدان المنخفضة الدخل تحتاج الى التعجيل بنموها، ولكن ينبغى أن يكون النمط موالياً للفقراء لكى يعود بالفائدة على من يعانون من فقر الدخل ومن يعانون من الفقر البشرى.

٢-**إعادة تشكيل الميزانيات:**- فتوفير نفقات كافية وغير تمييزية لاهتمامات الانسان الرئيسة لاسيما الخدمات الاجتماعية الأساسية يستلزم إعادة النظر فى الأولويات وإزالة التمييز ضد أشد الناس حرماناً.

٣-**كفالة المشاركة:** فالفقراء لهم الحق فى أن يستشاروا بشأن القرارات التى تمس حياتهم.وهذا يتطلب عمليات توسيع المساحة السياسية لمنح صوت للفقراء والمدافعين عنهم،ومن بينهم المنظمات غير الحكومية،ووسائط الاعلام الحرة، وروابط العمال.

٤-**حماية الموارد والبيئة ورأس المال الاجتماعى للمجتمعات المحلية الفقيرة:** فالبيئة الطبيعية والشبكات الاجتماعية تمثل موارد يعتمد عليها الفقراء لتدبير رزقهم وللإفلات من الفقر.

٥-**إزالة التمييز ضد المرأة والاقليات:** وتلزم إصلاحات اجتماعية من أجل إزالة التمييز.

٦-**كفالة حقوق الانسان فى القانون:** فالتشريعات تمثل جانباً حيوياًمن جوانب حقوق الانسان، وتلتزم أن تعكس هذه الالتزامات القانونية فى السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات.(١)

خامساً- مفاهيم الدراسة:

نظراً لحداثة الاهتمام بهذه الفئة(المرأة المعيلة)، مع أنها موجودة منذ أمد بعيد، إلا أنه فى ظل التكامل والدعم الاجتماعى الذى كان قائماً فى المجتمع كانت هذه الفئة غالباً ما يتم دمجها داخل الأسرة الممتدة القائمة، وتلبية احتياجاتها الاساسية من خلال هذا النظام ولكن مع اختفاء هذه الاشكال التقليدية والدعم الذى كانت تستقبله فى تلك المرحلة برزت الى الوجود هذه الفئة لتكشف عن نفسها وتطالب بمزيد من الاهتمام والرعاية من جانب المجتمع. ولكن بداية لابد وتحديد مفهوم العائل بداية بدقة، ويمكن لنا ان نحدد هذا المفهوم على النحو التالى:-

---

(١) Ibid.P.733.

عائل الأسرة: يعرف عائل الأسرة بأنه المسئول عن أسرته/أسرتها، والذى يتخذ القرارات الأساسية المتعلقة بالأسرة.

مفهوم المرأة المعيلة:

تعددت المفاهيم التى تناولت مفهوم المرأة المعيلة سيتم تناولها على النحو التالى:

(١) **هى** الارامل، والمطلقات والمهجورات، واللاتى لم يتزوجن بعد -ولكنهن مسئولات عن رعاية أخوة أو والدين، وزوجات الازواج المرضى، والمعاقين، والمجندين والمسجونين[١].

(٢) المرأة التى تتحمل إعالة أفراد أسرتها وذلك لمجموعة من الأسباب والتى من بينها هجرة الزوج، أو الطلاق أو الرجل المتواجد ولكن لايسهم فى توفير المورد المالى للحياة المعيشية[٢].

(٣) هى الأسر التى لايوجد فيها ذكور بالغون (بسبب الطلاق أو الانفصال أو الهجرة أو عدم الزواج أو الترمل) أو الأسر التى لايسهم الرجال،على الرغم من وجودهم بدخل للأسرة (بسبب المرض أو الادمان أو المخدرات...)[٣].

(٤) وتعرف الأمم المتحدة المرأة المعيلة بأنها: المرأة التى تعرضت لمجموعة من الظروف الاجتماعية كالطلاق والترمل وهجر الزوج التى أدت بها بأن تكون العائل الأساسى للأسرة[٤].

---

(١) مديحة السفطى: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

2 -Narya Deapa:***can any one here voice of the port,*** oxford university press,New York,2000,p 202.

3- برنامج الأمم المتحدة الانمائى: **سرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعى**، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٠

4 -United Nations:**Arab Women1995**,Trends, Statistics, and indicators,CAWTAR,New York,1997,p9

(٥) التعزيف الاجرائى للمرأة المعيلة: فى ضوء التعريفات السابقة وفى ضوء الاطار النظرى للدراسة وتحقيقاً لأهداف الدراسة يمكن وضع التعريف الاجرائى التالى:

- المرأة التى تعوّل أفراد أسرتها بمفردها ولايشارك معها الزوج وذلك لعدة أسباب منها الطلاق أو الترمل أو الهجرة أو سجن الزوج،أو مرض الزوج بمرض عضال،أو الهجر أو السفر.
- دخلها أقل مقارنة بمناظرتها فى المجتمع ولكن بمستويات قدرة مختلفة.
- لديها القدرة على العمل.

سادسا- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

انحصرت أهداف الدراسة فيما يلى:-

١- رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية للمرأة المعيلة
٢- التعرف على أنماط التكيف والمواجهة التى تقوم بها المرأة المعيلة.
٣- رصد أنماط الحياة للأسر التى تعولها النساء.
٤- تحديد أشكال المساندة التى يمكن تقديمها للمرأة المعيلة من خلال المنظمات المجتمعية والتى تعمل على رفع مستواها وإدماجها فى المجتمع.
٥- التوصل إلى الاليات المجتمعية لمساندة المرأة المعيلة على تحمل مسئولياتها ورفع مستواها الاجتماعى.

وتثير هذه الأهداف مجموعة من التساؤلات التى تتعلق بـ:-

- ما هى أنماط المعيشة لتلك الأسر ؟
- ما هى مصادر دخل الأسر التى تعولها النساء؟
- كيف تتكيف المرأة المعيلة مع ظروف العصر ومتغيراته ؟
- ما احتياجات المرأة المعيلة وما متطلباتها ؟

ثامناً: الاطار المنهجى للدراسة

نوع الدراسة: تعتمد الدراسة على الوصف والتحليل والتشخيص لظاهرة المرأة المعيلة فى محافظة الفيوم.

طرق وأساليب الدراسة: استخدمت الدراسة عدة أساليب من أجل التكامل المنهجى:.

الطريقة الانثروبولوجية: من خلال مشاركة الباحثات للأسر المختارة فى عينة الدراسة ووصف أسلوب حياتها وكيفية التكيف مع هذه المعيشة.

طريقة المسح الاجتماعى بالعينة: للتعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى تعيش فيها هذه الأسر، وكذا أساليب الحياة اليومية Way of Life.

وقد استعان الباحث بعدة أدوات منها:

١-**استمارة الاستبار:** لجمع بيانات خاصة بالمرأة وخصائص الأسرة التى تعولها وظروف حياة الأسر ومعيشتهم.وجاءت على النحو التالى (البيانات الأولية.التكوين الأسرى. الأوراق الرسمية التى لدى المرأة المعيلة.المساعدات التى تحصل عليها ومصادرها.كيفية تكيف الأسرة مع هذه الظروف. تصوراتها لآليات المساعدة لمواجهة هذه الظروف).

٢-**دليل مقابلة:** لإجراء بعض المقابلات مع بعض النساء المعيلات لأسرهن.والذى قسم الى عدة بنود تتعلق بقضايا عن المشكلات التى تواجهها. وكيفية التغلب عليها. والوضع الاقتصادى للأسرة وكيفية التكيف مع هذه الظروف وآليات التكيف مع هذه المواقف.

٣-**دليل ملاحظة:** لجمع بيانات واقعية عن أحوال المعيشة وأوضاع تلك الأسرمن حيث: شكل المنزل،والادوات والاجهزة المنزلية الموجودة فيه، الوجبات الغذائية ومدى احتوائها على العناصر الغذائية الازمة لنمو

الأبناء، العلاقات الاجتماعية مع الجيران ومع أسرة الزوج وأسرة الزوجة، كيفية اتخاذ القرار فى المنزل ومن له هذا الحق.

عينة الدراسة:

أشارت احصاءات الحصر الشامل للمرأة المعيلة على مستوى ريف محافظة الفيوم الى وجود ما يقرب من٣٢٠٤٢ إمرأة تعول أسرة وفقا للحصر الذى تم بالاشتراك بين المجلس القومى للمرأة ومحافظة الفيوم. وأشار الحصر الى وجود المرأة المعيلة بمراكز المحافظة على النحو التالى:-

مركز الفيوم	-	١٢٩٣ امرأة
مركز سنورس	-	٤٣٩٥ امرأة
مركز طامية	-	٧٩٩٩ امرأة
مركز اطسا	-	١١٨٤٢ امرأة
مركز ابشواى	-	٦٥١٣ امرأة
اجمالى المحافظة		**٣٢٠٤٢ امرأة**

وقد تم اختيار مائة أسرة من الأسر التى تعولها نساء بالوحدة المحلية لقرية الروضة مركز طامية وذلك على النحو التالى: تنقسم الوحدة المحلية لقرية الروضة الى ثلاث قرى هى قرية الروضة (القرية الأم). وقرية الروبيات وقرية فرقص.

ويتوزع السكان فى هذه القرى بنسبة النصف فى القرية الام والنصف فى القريتين التابعتين.

- تم الاعتماد على عدة مصادر فى تحديد العينة وذلك على النحوالتالى:
- مصادر حكومية:حيث تم الرجوع الى سجلات الضمان الاجتماعى بالوحدة الاجتماعية بالقرية للتعرف على اسماء المستفيدات وحصرهن.

- مصادر شعبية: حيث استعان الباحث بعدة بأحثات ممن لهم سمعة طيبة فى القرية فى تحديد النساء اللاتى يعلن أسر.
- بناء على معلومات هذه المصادر تم اختيار عينة البحث التى كان من شروطها:
  - ان تكون السيدة ممن يعلن الأسرة.
  - ان يكون لديها ابناء تقوم باعالتهم.
- وقد بلغت العينة (١٠٠) مائة سيدة ٥٠ سيدة من القرية الأم (قرية الروضة) و٢٥ سيدة من قرية الروبيات و٢٥ سيدة من قرية فرقص.

المجال المكانى:-الوحدة المحلية لقرية الروضة مركز طامية، وذلك للمبررات التالة:

١- تعد قرية الروضة من أفقر عشر قرى على مستوى محافظة الفيوم.

٢- من أكبر القرى التى بها أكبرعدد من النساء المعيلات لاسرعلى مستوى المحافظة.

المجال الزمنى للدراسة: تم جمع البيانات وتطبيق دليل الملاحظة خلال شهرى مارس وابريل ٢٠٠٨.

وصف للقرية مجتمع الدراسة

أولاً:- البيانات الديموجرافية للقرية:-

- عدد السكان: ٤٢٣٠١ نسمة. - عدد الإناث(بالألف) ٢٠,٣ نسمة.
- تقدير نسبة الإناث إلى اجمالى عدد السكان(%):- ٤٨ %
- عدد السكان من ١٠ سنوات فأكثر(بالألف نسمة):- ٢٨,٥١ نسمة.
- عدد الأميين(بالألف نسمة):- ١٧,٢١ نسمة.
- تقدير نسبة الأميين إلى اجمالى عدد السكان(%):- ٦٠,٤%
- عدد الأسر(بالألف):- ٦٧٥٧ أسرة.
- متوسط عدد أفراد الأسرة:- ٦,٣ فرد.

- اجمالى عدد السكان فى سن الإعالة(بالألف):- ١٩,٩٣ نسمة

ثانياً – الخدمات الموجودة بالقرية:-

- عدد مكاتب البريد:- ١ - عدد مراكز الشباب:- ٣
- متوسط عدد السكان المستفيدين من مراكز الشباب (بالألف):- ١٤,١٠٠
- عدد المخابز:- ٤ مخابز.
- اجمالى عدد بطاقات التموين(بالألف):- ٦,٩١بطاقة
- اجمالى عدد المستفيدين من بطاقات التموين (بالألف):- ٢٧,٣٨
- متوسط عدد المستفيدين لكل بطاقة:- ٣,٩٦

ثالثاً- الخدمات التعليمية:-

- إجمالى عدد المدارس:- ١٤مدرسة.
- عدد المدارس التى تعمل اكثر من فترة:-٢ مدرسة.
- عدد المدارس التى يتوافر بها(إضاءة-مياه -صرف صحى):- ١٠مدارس.
- عدد السكان من (٥-١٥سنة):- ١٣١٧٣ طفل
- عدد التلاميذ المقيدين فى التعليم الأساسى:- ٦٩٢٣ تلميذ
- نسبة التلاميذ المقيدين فى التعليم الأساسى إلى عدد السكان فى المرحلة العمرية من (٥-١٥سنة) (%):- ٥٢,٦%.

رابعاً – الخدمات الصحية: –

- عدد الوحدات الصحية:- ٣
- عدد المواطنين الذين تخدمهم وحدة صحية واحدة:- ١٤١٠٠مواطن.
- عدد الأطباء:- ٤.
- عدد السكان الذين يخدمهم طبيب واحد:- ١٠٥٧٥ مواطن
- عدد الممرضات:-٢٤ ممرضة. – عدد السكان الذين تخدمهم ممرضة واحدة:-١٧٦٢ مواطن.

خامساً - الخدمات الدينية:-

- عدد المساجد:- ٦٣.
- عدد الكنائس:-١

سادساً- الخدمات الأمنية بالوحدة المحلية بالروضة

الخدمة	نقاط شرطة	عمديات	مشايخ	نقاط إطفاء	سيارات إطفاء	سجل مدنى
العدد	١	٥	٢٥	-	-	-

سابعاً- الخدمات الاجتماعية:-

- عدد الوحدات الاجتماعية:- ١

ثامناً- المرافق و البنية الأساسية:-

- اجمالى عدد المشتركين فى التليفونات:- ٨٠٠ مشترك.
- عدد المشتركين منزلى:- ٧٥٠ مشترك.
- عدد المشتركين خدمى وصناعى:- ٥٠ مشترك
- اجمالى عدد المشتركين فى الكهرباء:- ٨١٩٦ مشترك
- عدد المشتركين منزلى:- ٨٠٥١ مشترك.
- عدد المشتركين خدمى وصناعى:- ١٤٥ مشترك.
- اجمالى عدد المنازل(بالألف):- ٦,٩٦ منزل.
- عدد المنازل المتصلة بشبكة الصرف الصحى (بالألف):- ١,٠ منزل.
- إجمالى عدد المنازل المتصلة بشبكة الصرف الصحى إلى اجمالى عدد المنازل(%):-٥٥,٦%
- عدد المنازل غير المتصلة بشبكة الصرف الصحى أو ترنشات (بالألف):- ٢,٣٦ منزل.
- نسبة المنازل غير المتصلة بشبكة الصرف الصحى أو ترنشات (%):- ٣٤%
- عدد الأسر المتصلة بشبكة المياه (بالألف):- ٥,٧٤.

- نسبة الأسر المتصلة بشبكة المياه (%):- ٨٥%
- إجمالى أطوال الطرق(كيلو متر):- ٥٩ كيلو متر
- أطوال الطرق المرصوفة (كيلو متر):- ٢٠ كيلو متر.
- نسبة أطوال الطرق المرصوفة إلى إجمالى أطوال الطرق(%):-٣٤

تاسعاً- النشاط الاقتصادى فى القرية:-

- اجمالى مساحة الزمام الكلى(بالفدان):- ٩٠٦٠ فدان.
-اجمالى مساحة الأراضى المنزرعة (بالفدان):- ٨٣٣٠ فدان.
- نصيب الفرد من مساحة الأراضى المنزرعة (بالفدان):- ٠,١٩
- توزيع الحيازة الزراعية بالوحدة المحلية بالروضة

إجمالى عدد الحائزين	اقل من فدان		١واقل من ٣		٣ واقل من ٥		٥ واقل من ١٠		١٠ فأكثر	
	عدد الحائزين	%	عدد الحائزين	%	عدد الحائزين	%	عدد الحائزين	%	عدد الحائزين	%
٣١١٩	١٠٦١	٣٤	١٤٩١	٤٧,٨	٢٩٤	٩,٤٣	٢١٩	٧,٠٢	٥٤	١,٧٣

- نسبة الأراضى المنزرعة من اجمالى مساحة الزمام الكلى (%):- ٩٢%.
- عدد الجرارات الزراعية:- ٣٧
- قوة العمل (بالألف نسمة):- ١٠,٢٢
- عدد المشتغلين (بالألف نسمة):- ٩,٤
- نسبة المشتغلين إلى اجمالى عدد السكان (%):- ٢٢,٢%
- إجمالى عدد المتعطلين (بالألف نسمة):- ٨٣٠.
- نسبة المتعطلين (%):- ٨,١%.
- عدد المصانع والورش:-٢٧. - عدد العاملين:- ٣٨
- عدد المحلات التجارية:- ١١٨. - عدد العاملين:- ١١٨

عاشراً- النشاط الأهلى والتعاونى:-

- عدد الجمعيات الزراعية:- ٤ - عدد الجمعيات الأهلية:- ٢

تعليق على البيانات الخاصة بوصف القرية:-

بلغ عدد سكان القرية ٤٢٣٠١ نسمة، بينما بلغ عدد النساء ٢٠,٣ألف نسمة وتقدر نسبتهم فى القرية ب٤٨% من عدد السكان. وتتسم القرية بارتفاع معدلات الأمية بها فقد بلغ عدد الأميين فى القرية ١٧ألف نسمة وبنسبة ٦٠% من اجمالى عدد السكان. ويقدر عدد الأسر ب٦٧٥٧أسرة. ومما سبق يتضح أن الأمية تنتشر بنسبة عالية فى القرية مما يؤثر على كافة الجوانب المعيشية والثقافية والبيئية والصحية. ايضاً ترتفع نسبة الإعالة فى مجتمع القرية ولعل هذا ما يتضح من خلال بحثنا هذا.

ويقدر عدد بطاقات التموين فى القرية بحوالى سبعة الآف بطاقة تموينية،واجمالى عدد المستفيدين ٢٧,٥ألف مستفيد بمتوسط ٤ أفراد لكل بطاقة تموينية. ويعنى ذلك أن ما يزيد على نصف سكان القرية من محدودى الدخل، وبالتالى فان أوضاعهم الاقتصادية بحاجة لإعادة نظر.

أما فيما يتعلق بالخدمات التعليمية فيوجد بالقرية عدد ١٤ مدرسة للمراحل الابتدائية والإعدادية. وعلى الرغم من ذلك فان عدد التلاميذ المقيدين فى مرحلة التعليم الأساسى يبلغ عددهم ٦٩٢٣ تلميذ من اجمالى عدد الأطفال فى المرحلة العمرية من٥-١٥ سنة، والذين يقدر عددهم ب١٣١٧٣ طفل.أى أن نسبة ٤٧% من الأطفال المفترض أن يكونوا فى المدارس ولم يلتحقوا بها.ومن ثم فان هناك مورد متجدد بصفة مستمرة للأمية.وإذا أضفنا الى ذلك نسبة الأمية فى المجتمع البالغة ٦٠% من اجمالى عدد السكان لتبين لنا أن ما يزيد على ٨٠% من سكان القرية أميين.

الخدمات الصحية:-يخدم القرية ثلاث وحدات صحية حكومية، بمتوسط وحدة صحية لكل ١٤١٠٠مواطن،ويعمل فى هذه الوحدات أربعة أطباء بمتوسط طبيب لكل ١٠٥٧٥ مواطن، وتقل هذه النسبة عن كلاً من المتوسط القومى والعالمى مما يؤثر على كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للفئات غير القادرة وخاصة المرأة المعيلة وابنائها.

الخدمات الاجتماعية:-هناك وحدة اجتماعية واحدة فقط تقدم الخدمات الاجتماعية من ضمان اجتماعى أو أسر منتجة أو غير ذلك من الخدمات الاجتماعية التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية للمواطنين من خلال الوحدات الاجتماعية التابعة لها. ونظراً لكبر مساحة القرية وكثرة القرى التابعة لها تضطر السيدات المستحقات لمعاش الضمان الاجتماعى للسير لمسافة طويلة حتى يصلن الى الوحدة الاجتماعية لعدم قدرتهن على دفع قيمة الأجرة للسيارة للذهاب إلى الوحدة الاجتماعية،وقد يتكرر هذا أكثر من مرة فى حالة تغيب الصراف وهو ما يحدث عادة. أيضاً يفسرهذا عدم انتشار مشروع الأسر المنتجة لعدم الدعاية الكافية له.

المرافق والبنية الأساسية: بلغ عدد المشتركين فى التليفونات ٨٠٠مشترك وهو عدد قليل بالنسبة لعدد السكان. منهم ٥٠ اشتراك خدمى وصناعى، ويشير هذا الى قلة النشاط الصناعى والخدمى فى القرية مما ينعكس على فرص العمل المتاحة فى القرية،وبالتالى تقل فرص العمل للمرأة المعيلة فى اطار القرية.

كذلك تظهر البيانات أن هناك ألف منزل فقط متصلة بشبكة الصرف الصحى من اجمالى عدد المنازل البالغة حوالى سبعة الآف منزل، وتعتبر القرية من القرى القليلة المرتبطة بشبكة الصرف الصحى فى محافظة الفيوم كلها فمدينة طامية التى تتبعها القرية لايوجد بها صرف صحى. ولا يعود

ذلك الى تميز القرية ولكن لأن القرية قد تهدم معظم منازلها في أحداث زلزال أكتوبر ١٩٩٢ الشهير. ونظراً لفقر سكان القرية تدخلت الحكومة وقامت بمد القرية بالمرافق وخاصة الصرف الصحى ولكن لقرية الروضة فقط وهى القرية الأم ولم يصل الى القرى التابعة. وتقدر نسبة المنازل غير المتصلة بشبكة الصرف الصحى أو بترنشات ب٣٤% من اجمالى منازل القرية. أيضاً هناك ١٥% من منازل القرية محرومة من مياه الشرب.

ونظراً لإمتداد القرية على مساحة كبيرة فان شبكة الطرق بها ممتدة عبر القرية كلها وتبلغ ٥٩كم منها ٢٠ كم مرصوفة فقط وبنسبة ٣٤% من اجمالى الطرق الموجودة بالقرية. ولاشك ان هناك علاقة بين الطرق الجيدة والتنمية، فكلما كانت هناك طرق مرصوفة بشكل أفضل كلما ساعد ذلك على وصول العديد من الخدمات بسهولة ويسر الى المواطنين فى محل اقامتهم، وبالتالى التقليل من تكاليف المعيشة لهم ولكل الفئات غير القادرة فى المجتمع.

النشاط الاقتصادى:-يبلغ الزمام الكلى للقرية ٩٠٦٠ فدان منها ٩٢% منزرع.ويبلغ نصيب الفرد من مساحة الارض المنزرعة٠,١٩ من الفدان.وهى نسبة قليلة ولكنها تتماشى مع نصيب الفرد من نسبة الاراضى المنزرعة على مستوى المحافظة. وتبلغ نسبة الحائزين على ملكيات زراعية أقل من فدان ٣٤% من اجمالى الحائزين، اما الحائزين لملكيات أكثر من فدان وأقل من ثلاث أفدنة فقد بلغت ٤٨%.ومن ثم فان نسبة من يملكون أقل من ثلاث أفدنة تبلغ ٨٢% من اجمالى الحائزين وهى نسبة عالية جداً وتوضح قلة الدخل لقلة الملكيات الزراعية.

وبالنسبة لقوة العمل فى القرية فان ٢٢% من اجمالى عدد السكان هم من المشتغلين و يعيلون بقية السكان.كذلك ترتفع نسبة البطالة فى القرية لتصل الى ٨,١% من اجمالى قوة العمل.

ايضاً يلاحظ قلة عدد الورش حيث بلغت ٢٧ورشة تخدم القرية ككل. أما عدد المحلات التجارية فقد بلغ ١١٨ محلاً يعمل بهم ١١٨ عامل بمقدار عامل لكل محل. أى أن المتغيرات الاقتصادية فى القرية بحاجة الى اهتمام أكثر نظراً لتدنى العديد من القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو حتى الخدمية.

ولقد انعكس هذا الانخفاض فى المستوى الاقتصادى على النشاط الأهلى فلا يوجد سوى جمعيتين اهليتين فقط على مستوى القرية ككل، فى حين تحتاج القرية الى العديد من الجهود الأهلية والحكومية للنهوض بالقرية وبكل الفئات التى تعيش فيها، ومنها المرأة المعيلة.

نتائج الدراسة الميدانية

جدول (٤) يوضح فئات السن لعينة الدراسة ن = ١٠٠

م	فئات السن	ك	النسبة
١	أقل من ٢٠ سنة	١	%١
٢	٢٠ سنة-	٣	%٣
٣	٢٥ سنة -	٣	%٣
٤	٣٠ سنة -	١١	%١١
٥	٣٥ سنة -	٢٣	%٢٣
٦	٤٠ سنة -	١٤	%١٤
٧	٤٥ سنة -	٢٢	%٢٢
٨	٥٠ سنة -	٨	%٨
٩	٥٥ سنة -	٦	%٦
١٠	٦٠ سنة فأكثر	٩	%٩

يتضح من الجدول السابق ان نسبة ٢٣% من العينة تقع فى الفئة العمرية من ٣٥ الى اقل من ٤٠ سنة،يليها وبنسبة ٢٢% النساء فى الفئة العمرية من ٤٥ الى أقل من ٥٠ سنة. وهاتان الفئتان معا تمثلان حوالى نصف عينة الدراسة بينما تتوزع بقية عينة الدراسة على الفئات العمرية المختلفة بداية من أقل من ٢٠ سنة بنسبة ضئيلة ١% وحتى ٦٠ سنة فأكثر وبنسبة ٩%. ويشير الجدول الى وجود هذه النوعية من النساء (المعيلات) فى كافة الشرائح العمرية المختلفة، وان كانت تتركز فى الفئتين من٣٥سنة الى أقل من ٥٠ سنة ويمكن ان يكون ذلك راجعاً الى انتشار ظاهرة الزواج المبكر والتى يترتب عليها وجود فتيات صغيرات السن ومتزوجات من رجال اعمارهم اكبر بكثير منهن ولما كان العمر المتوقع للرجال أقل منه بالنسبة للنساء،فان ذلك قد يكون احد اسباب زيادة هذه الظاهرة فى الفيوم.

جدول (٥) يوضح الحالة الاجتماعية

لعينة الدراسة من النساء المعيلات ن = ١٠٠

م	الحالة الاجتماعية	ك	النسبة
١	مطلقة	٤	٤%
٢	ارملة	٨٩	٨٩%
٣	عجز رب الأسرة	٦	٦%
٤	هجر	١	أ- ١%

يشير الجدول السابق ان غالبية عينة الدراسة هن أرامل توفى ازواجهن وذلك بنسبة ٨٩% من العينة يلى ذلك عجز رب الأسرة بنسبة ٦% يليها وبنسبة ٤% الطلاق كسبب فى وجود المرأة المعيلة، واخيراً الهجر وبنسبة ١%. يرتبط ذلك بالجدول السابق فنظراً لكبر سن هؤلاء السيدات وانتشار ظاهرة الزواج المبكر فى هذه المناطق فان فرصة زواج احداهن

مرة ثانية بعد وفاة الزوج الأول تكاد تكون منعدمة خاصة فى حالة وجود أولاد للأرملة.ونفس الشئ بالنسبة للمطلقة حيث تجاهد المرأة حتى لايقع الطلاق حيث ينظر المجتمع للمرأة المطلقة نظرة مختلفة ويعتبرها غير قادرة على الحفاظ على بيتها-وبالتالى تقل فرص الزواج لها الى جانب ما ذكر سابقاً من وجود ظاهرة الزواج المبكر. أما فيما يتعلق بالهجر فان العادات والتقاليد الريفية تمنع من انتشار مثل هذا النوع وخاصة فى المناطق الريفية

جدول (٦)

يوضح مدة وفاة الزوج أو مدة عجزه أو مدة الطلاق للزوجة ن = ١٠٠

م	المدة	ك	النسبة
١	أقل من سنة	٨	%٨
٢	سنة -	١٥	%١٥
٣	٣ سنوات -	٢٣	%٢٣
٤	٦ سنوات-	١٥	%١٥
٥	٩ سنوات	١٣	%١٣
٦	١٢ سنة-	٥	%٥
٧	١٥ سنة-	٧	%٧
٨	١٨ سنة-	٦	%٦
٩	٢١ سنة-	٣	%٣
١٠	٢٤ سنة فأكثر	٥	%٥

يبين الجدول السابق ان ٢٣% من النساء عينة الدراسة يعلن اسرهن منذ خمس سنوات. بينما هناك ١٥% من عينة الدراسة يعلن الأسرة منذ ثمان سنوات، الى جانب ذلك فإن هناك نسبة كبيرة من عينة الدراسة تعول الأسرة منذ فترة طويلة تتراوح ما بين ١٢ سنة و٢٤ سنة، وهى تمثل نسبة ٢٦%. ويقابلها بقية النساء واللائى تتفاوت إعالتهن للأسرة من سنة الى أقل من ١٢ سنة.وتشيرهذه النتيجة الى ان أغلبية العينة يعلن أسرهن من مدة

طويلة.وبالتالى فهن لديهن آليات للتكيف مع هذه الأوضاع وهـذا ماسـوف يتضح فى الجداول التالية.

جدول (٧)

يوضح المستوى التعليمى للمرأة المعيلة ن= ١٠٠

م	المستوى التعليمى	ك	النسبة
١	حاصلة على شهادة محو أمية	١	%١
٢	تقرأ وتكتب	٧	%٧
٣	أمية	٩٢	%٩٢
	المجموع	١٠٠	%١٠٠

يشير الجدول السابق ان الغالبية العظمى من النساء المعيلات عينـة الدراسة هن أميات وذلك بنسبة ٩٢%،ثم ٧% يقرأن ويكتبن، وأخيـراً ١% حاصلة على شهادة محو أمية، وتشير هذه النتيجة الى تدنى المستوى التعليمى للمرأة المعيلة مما يلقى عليها عبأ اضافيا مرتبط بالجهل الى جانب العـبء الاقتصادى المتمثل فى الفقر.

وترتبط هذه النتيجة بما جاء فى الاطار النظـرى مـن ان النـساء المعيلات معظمهن من النساء الاميات.بل ويزيد عليه فى نسبة النساء الاميات ومن يقرأن ويكتبن.وان كان من الملاحظ عدم وجود أى سيدة حاصلة علـى تعليم رسمى.مما يقلل من فرصة حصولهن على عمل فى القطاع الجكـومى أو القطاع العام، ومن ثم لايتبقى لديهن سوى العمل فى القطاع غير الرسمى او ممارسة اى اعمال هامشية.

جدول (٨)

يوضح هل يوجد أشخاص أخرين يعيشون مع أفراد الأسرة ن = ١٠٠

م	يوجد أشخاص أخرين	ك	النسبة
١	نعم	٢٣	%٢٣
٢	لا	٧٧	%٧٧
	المجموع	١٠٠	**%١٠٠**

يتضح من الجدول السابق ان نسبة ٢٣% من الأسر التى تعولها نساء يوجد بها أفراد اخرون ولا تقتصر فقط على الأسرة النووية للمرأة المعيلة.كما لو أن المرأة المعيلة قد قامت باعالة اسرتها وتبقى لها أن تعول أفراداً آخرين.مما يلقى عبئاً اضافياً على المرأة المعيلة فهى غير قادرة أصلاً على إعالة افراد اسرتها النووية،مما يؤدى الى حدوث مشكلات متعددة مثل المنازعات والشجار داخل الأسرة،بل قد يؤدى الى هروب بعض الأبناء من أفراد الأسرة كما حدث لدى احدى السيدات من عينة البحث حيث هربت ابنتهم منذ حوالى عام ولاتدرى عنها الأسرة شيئاً.وليس لديها حتى الامكانيات المادية للبحث عنها.

جدول (٩)

يوضح صلة الأفراد الذين يعيشون مع أفراد الأسرة ن = ٢٣

م	صلة الأفراد	ك	النسبة
١	جده	٧	%٣٠
٢	خال	٢	%٦,٧
٣	عم	٢	%٦,٧
٤	زوجة أبن	٣	%١٣
٥	احفاد	٩	%٣٩
٦	زوجة أخرى للزوج	٣	%١٣
٧	أخت الزوج	٤	%١٧,٤
٨	ابنة مطلقة ومعها أبناء	٢	%٦,٧

يشير الجدول السابق الى تعدد الافراد الذين يعيشون مع الأسرة التى تعولها امرأة فلا تقتصرعلى الابناء غير المتزوجين فقط ولكنها تضم الى جانب ذلك الاحفاد وذلك بنسبة ٣٩%من المعالين،يلى ذلك إعالة الجدة بنسبة ٣٠%من المعالين،أيضاً تقوم المرأة المعيلة بإعالة أخت الزوج وذلك بنسبة ١٧,٤%. كذلك هناك نسبة ٦,٧% من العينة هن بنات للمرأة المعيلة ولكن طلقن بعد زواجهن وعدن مرة أخرى الى منزل الأسرة لزيادة أعباء المرأة المعيلة كما لو كانت فى حاجة الى هذا العبء الاضافى. أما أعلى صور التكافل والتضامن الأسرى فهى إعالة الزوجة للزوجة الاخرى للزوج وذلك بنسبة ١٣%.

جدول (١٠)

يوضح السن لأبناء المراة المعيلة ن = ٣٩١

م	فئات السن	ك	النسبة
١	أقل من سنة	٣	%٠,٨
٢	سنة -	٤	%١
٣	٣ سنوات-	٢٨	%٧,٢
٤	٦ سنوات-	٣٣	%٨,٤
٥	٩ سنوات-	٦٢	%١٥,٩
٦	١٢ سنة -	٦٤	%١٦,٤
٧	١٥ سنة -	٨٨	%٢٢,٥
٨	١٨ سنة -	٥٤	%١٣,٨
٩	٢١ سنة -	٢٤	%٦,١
١٠	٢٤ سنة فأكثر	٣١	%٨

يبين الجدول السابق أن المرأة المعيلة لديها أبناء بمتوسط ٤ ابناء لكل امرأة، وان كانت أعلى نسبة هى فى المرحلة العمرية من ١٥ سنة لأقل من

١٨ سنة وذلك بنسبة ٢٢,٥% من اجمالى الأبناء.يلى ذلك الأبناء فى المرحلة العمرية من ١٢سنة لأقل من ١٥سنة ومن ٩ سنوات لأقل من١٢ سنة وذلك بنسبة ١٦,٤%، و١٥,٩ %على التوالى.وبمعنى آخر يتركز ابناء المرأة المعيلة فى مرحلة الطفولة المتأخرة والمراهقه وهذه المرحلة العمرية تحتاج الى رعاية وعناية خاصة قد لا تستطيع المرأة المعيلة توفيرها للأبناء فى غمرة انشغالها بالبحث عن القوت اليومى للأسرة التى تعولها.بل هم يحتاجون ايضا إلى كميات اكبر من الطعام تتناسب مع مرحلة النمو التى يمرون بها. فإذا كان هناك مشكلة فى توفير الطعام الاساسى فهل سيتوفر طعام ملائم لمرحلة النمو؟ بالطبع لا.وبالتالى سينتج مزيد من الاجيال التى تعانى من سوء التغذية. وتشير أحدىالدراسات(٨٧) ان كثرة الأطفال تمثل عبئاً تنوء بحمله المرأة المعيلة،وخاصة الأرامل عند وفاة الأزواج.حيث تجد الأرملة نفسها مسئولة عن "**كوم لحم**".وهكذا تجد المرأة التى تعول أسرة نفسها فجأة امام خيار واحد لا بديل عنه وهو أن تعمل وتكدح،وتظل تكدح حتى تواجه مطالب العيش لها ولأولادها.

جدول (١١)

يوضح الحالة التعليمية لأبناء المراة المعيلة ن= ٣٩١

م	الحالة التعليمية	ك	النسبة
١	أمى	١٠٩	%٢٧,٩
٢	يقرأ ويكتب	٥٥	%١٤,١
٣	ابتدائى	٩٥	%٢٤,٣
٤	اعدادى	٥٥	%١٤,١
٥	ثانوى	٣٧	%٩,٥
٦	جامعى	٥	%١,٣
٧	دون السن	٣٥	%٩

يستعرض الجدول السابق ان المستوى التعليمى لأبناء المرأة المعيلة أقل من مستوى الأبناء الآخرين الذين يعيشون فى ظل الأسرة التى يعولها رجال. حيث بلغت نسبة الأبناء الأميين ٢٧,٩%وهى نسبة عالية.يليها الأبناء الذين يدرسون فى المرحلة الأبتدائيةوذلك بنسبة ٢٤,٣%. وقد يعود ذلك للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها الأسرة فهى لاتفكر فى التعليم كثيراً.بل فى لقمة العيش قبل كل شئ. خاصة مع بطالة المتعلمين التى يعانى منها المجتمع المصرى حالياً. مع العلم بان غالبية من يستكمل تعليمه منهم يحصل على مؤهل متوسط- لعدم القدرة على استكمال التعليم الجامعى لطول الوقت وكثرة نفقاته- وهى الفئة التى تعانى أكثر من غيرها من البطالة. وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول (١٢)

يوضح الأبناء الذين أتموا مراحل التعليم ن = ٥٠

م	المؤهل	ك	النسبة
١	مؤهل عال	٤	٨%
٢	دبلوم تمريض	٢	٤%
٣	دبلوم صناعى	٢٧	٥٤%
٤	دبلوم تجارى	١٠	٢٠%
٥	دبلوم زراعى	٧	١٤%

باستقراء الجدول السابق يتضح أن غالبية ابناء المرأة المعيلة الذين تعلموا حصلوا على مؤهلات متوسطة.وقد يرجع ذلك الى عدم القدرة المادية على استكمال التعليم الجامعى لما يتكلفه من مبالغ مالية تفوق قدرة المرأة المعيلة. وبالتالى فان مجرد إكمال أحد الأبناء لمرحلة التعليم المتوسط يعتبر انجازاً قامت به المرأة المعيلة فى ظل ظروفها الاقتصادية الصعبة.

جدول (١٣)

يوضح نوع العمل الذى تقوم به المرأة المعيلة ن = ٢٥

م	نوعية العمل	ك	النسبة
١	لا تعمل -	٧٥	%٧٥
٢	تبيع خضار	١٥	%١٥
٣	تبيع دواجن	٢	%٢
٤	حرفة يدوية	٥	%٥
٥	تبيع خبز	٣	%٣

يوضح الجدول السابق ان ٢٥% من عينة الدراسة قد اتجهت للعمل من أجل الحصول على مزيد من الدخل لتعول بـه اسـرتها، وقـد تبا ينـت الاعمال التى تقوم بها ما بين بيع الخضروات وهى النسبة الغالبة للعمل الى جانب ببعض الحرف اليدوية وبيع الخبز أو الدواجن. وهذه الاعمـال هـى اعمال لا تحتاج الى رأسمال كبير بل قد لا تحتاج الى أى رأسـمال حيـث تستطيع المرأة ان تحصل على الخضروات من التاجر فى الصباح وترد لـه ثمنها فى المساء بعد أن تكون قد باعتها وحصلت على ربحها منها. وكـذلك الامر فى بيع الدواجن والخبز،أما فيما يتعلق بالاعمال اليدوية فهى تحـصل على الخامات اللازمة من التاجر أو المكان الذى تبيع لـه هـذه المنتجـات، وتحصل على مقابل لعملها.

ولما كانت غالبية العينة من النساء الارامل فقد أوضحت الدراسـات[١] ان هناك تغيرات تحدث وتطرأ علـى انـشطة المـرأة التـى تعـول بعـد الترمل. فهن يتحملن مسئوليات جديدة كان الأزواج يتحملونها عنهن، وذلـك

١ - علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد: المرأة فى الريف والحضر (الاسـكندرية، دار المعرفة الجامعية،١٩٨٨) ص ٤٧٧.

فى كثير من المجالات الخاصة بتوجيه الاطفال وتنشئتهم، واتخاذ القرارات الخاصة بزواج الابناء والبنات .....الخ .إلا أن ضغوط هذه المسئوليات وحساسيتها من الناحية الاقتصادية تكون أشد وقعاًعلى الأرامل فى المستويات الطبقية الدنيا.فمصادر الدخل تلحقها تغيرات، وبالتالى مطلوب العمل لمواجهة هذه التغيرات.

جدول (١٤)

يوضح العمل الذى يقوم به أبناء المرأة ن = ٦٤

م	نوعية العمل	ك	النسبة
١	لايعمل	١٠٩	%٢٧،٩
٢	يعمل بالأجر اليومى	٤٦	%١١،٨
٣	يعمل فى الأرض الزراعية	٩٠	%٢٣
٤	عامل حكومى	٤٥	%١١،٥
٥	حرفة يدوية	٦٦	%١٦،٨
٦	دون السن	٣٥	%٩

يوضح الجدول السابق ان غالبية أبناء المرأة المعيلة يقومون بأعمال هامشية حيث بلغت نسبة من يعملون فى الحرف اليدوية أو بالأجر اليومى مايزيد على ٨٠% من اجمالى أبناء المرأة المعيلة الذين يعملون. ومن ثم فإن الأمر يتطلب ضرورة الأخذ فى الاعتبار هؤلاء الابناء عند التخطيط لبرامج لمساعدة المرأة المعيلة.

جدول (١٥)

يوضح مدى وجود الأوراق الرسمية ن= ١٠٠

م	نوعية الأوراق	ك	النسبة
١	شهادة ميلاد	٩٦	%٩٦
٢	بطاقة شخصية	٩٥	%٩٥
٣	بطاقة انتخابية	٤٢	%٤٢

باستقراء الجدول السابق يتضح ان غالبية العينة لديها شهادات ميلاد وذلك بنسبة ٩٦% يلى ذلك البطاقات الشخصية بنسبة ٩٥% وترجع هذه النسبة العالية إلى أن المرأة المعيلة فى ضوء قيامها بمسئولياتها الأسرية وتعاملها مع الجهات الحكومية فإن الأمر يتطلب ضرورة وجود أوراق رسمية تثبت شخصيتها وبالتالى فلابد من وجود بطاقة شخصية لها ولما كانت البطاقة الشخصية لا تستخرج إلا بناء على شهادة ميلاد فإن هناك تلازم بين وجود البطاقة الشخصية وشهادة الميلاد.

وبالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة المعيلة فان درجة مشاركتها ليست أعلى من مشاركة النساء الاخريات بل يمكن ان تكون أقل لأنشغالها بالبحث عن دخل لمن تعولهم.هذا على الرغم من أن هناك ٤٢% من عينة الدراسة لديها بطاقة انتخابية؟..

وقد يرجع هذا الى الدور الفعال الذى قام به المجلس القومى للمرأة فى الفترة الاخيرة من الحث على استخراج الاوراق الرسمية كلها للمرأة وخاصة المرأة المعيلة.

جدول (١٦)

يوضح أسباب عدم وجود استخراج الأوراق الرسمية ن =٤

م	نوعية الأوراق / أسباب عدم استخراجها	شهادة ميلاد		بطاقة شخصية		بطاقة انتخابية	
		ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة
١	لم تعرف من أين تستخرج وكيف تستخرج			٢		٤٤	
٢	ليس لها تاريخ ميلاد	٤		١		٢	
٣	وجود رب الأسرة (عاجز)			٢		٢	

يشير الجدول السابق إلى وجود عقبات أمام المرأة المعيلة لاستخراج الأوراق الرسمية وإن كانت معظم هذه العقبات توجد عند استخراج البطاقة الانتخابية حيث أشار ٤٤% من عينة البحث إلى أنهن لا يعرفن من أين تستخرج أو كيفية الحصول عليها. ويعود ذلك إلى أن قيد الناخبين في الكشوف الانتخابية يتم في فترة محددة من السنة وليس طوال السنة، كما يحدث بالنسبة للبطاقة الشخصية التي يمكن الحصول عليها في أي وقت من السنة بينما البطاقة الانتخابية محددة بمدى زمن معين من شهور نوفمبر و ديسمبر ويناير فقط من كل عام. وقد يكون هناك أعباء علي المرأة في هذه الفترة فلا تستطيع التقدم للحصول عليها. وهنا يأتي دور المجلس القومي للمرأة في تنظيم المزيد من الندوات واللقاءات لتوعية النساء بمواعيد القيد في الجداول الانتخابية وتسهيل حصولهن عليها.

جدول(١٧)

يوضح مدى الاستفادة من مساعدات وزارة الشئون الاجتماعية ن= ١٠٠

م	الاجابة	ك	النسبة
١	نعم	٦٣	%٦٣
٢	لا	٣٧	%٣٧
	المجموع	١٠٠	**%١٠٠**

يتبين من الجدول السابق ان نسبة ٦٣% من عينة الدراسة تستفيد من المساعدات التي تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية لهذه الفئة من خلال وحداتها الاجتماعية الموجودة بالقرى، وهذا يعنى ان هناك دور تقوم به الدولة من خلال وزارة الشئون في دعم هذه الفئة من خلال ما تقدمه الوزارة من مساعدات. وان كان من المطلوب تغطية كل هذه الفئة وليس جزء منها فقط.

جدول(١٨) يوضح نوعية المساعدات التى تحصل عليها المرأة من الشئون الاجتماعية ن = ٦٣

م	نوع المساعدة	ك	النسبة
١	معاش ضمان اجتماعى	٦٣	%١٠٠

يشير الجدول السابق الى ان المساعدة التى تحصل عليها المرأة المعيلة من وزارة الشئون الاجتماعية تتحدد فى معاش الضمان الاجتماعى فقط.وليس هناك استفادة من بقية برامج المساعدات التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية خاصة مشروع الأسر المنتجة. وهذا يستدعى التدخل من المسئولين للعمل على استفادة المرأة من هذا المشروع وما يماثله من مشروعات توليد الدخل والتى تعمل على ضمان تشغيل المرأة المعيلة وتزويدها بفرصة عمل ودخل دائم وليس مجرد مساعدات واعانات. كذلك ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدنى بجهد فى هذا المجال وخاصة الجمعيات الأهلية والتى يجب ان تصل الى هذه النوعية من النساء فى القرى خاصة وانهن يمثلن الأغلبية غيرالقادرة.

جدول (١٩)

يوضح مصادر الدخل المتاحة للمرأة ن = ١٠٠

م	نوعية الدخل	ك	النسبة
١	معاش التأمينات الاجتماعية	٢٣	%٢٣
٢	معاش من الشئون الاجتماعية	٦٣	%٦٣
٣	مساعدات من أهل الخير	٨	%٨
٤	مساعدات من جمعيات أهلية	٢	%٢
٥	عمل الأم	١٨	%١٨
٦	عمل أحد الأبناء	٢٨	%٢٨

يتبين من الجدول السابق ان المرأة المعيلة تعتمد فى دخلها بصورة اساسية على معاش الضمان الاجتماعى الذى تقدمه وزارة الشئون

الاجتماعية وذلك بنسبة ٦٣%، يلى ذلك عمل أحد الأبناء كمصدر للدخل بنسبة ٢٨%، وقد يكون هذا العمل على حساب دراسة هذا الابن وخروجه من التعليم مما يوجد مشكلة اخرى. ثم يلى ذلك الحصول على معاش من التأمينات الاجتماعية كأحد مصادر الدخل للمرأة المعيلة وذلك بنسبة ٢٣%، وهذا بالنسبة للنساء اللائى كان ازواجهن يعملون فى الجهات الحكومية أو القطاع العام ثم توفوا. أما عمل المرأة التى تعول فيمثل ١٨% فقط.وبالتالى فان الدخل منخفض لاعتماده اساساً على المساعدات والإعانات. أما إذا كان ناتج عن عمل فمن المتوقع ان يكون أكثر من ذلك.وهنا يأتى دور المؤسسات المجتمعية المختلفة فى توفير فرص العمل المنتج لهؤلاء النساء ومن أهم هذه المؤسسات المجلس القومى للمرأة، وذلك من خلال ادماج هذه الفئة فى مشروعات التنمية، وان كان هناك حاجة الى المزيد من هذه المشروعات بالتعاون مع المؤسسات الأخرى فى المجتمع الريفى مثل بنك القرية والصندوق الاجتماعى للتنمية وغيره من المؤسسات المجتمعية.

جدول(٢٠)

يوضح ما إذا كانت أسرة الزوج تقدم مساعدات للمرأة المعيلة ن = ١٠٠

م	الاجابة	ك	النسبة
١	نعم	٤	٤%
٢	لا	٩٦	٩٦%
	المجموع	١٠٠	**١٠٠%**

يعرض الجدول السابق قلة المساعدات التى تقدمها أسرة الزوج الى المرأة المعيلة التى تعتمد على نفسها حيث جاءت نسبة ٤% فقط من عينة البحث ممن يحصلن على مساعدات من أسرة الزوج وهى نسبة ضعيفة جدا. وقد يعود ذلك الى ان أسرة الزوج اساساً هى أسرة فقيرة ومن الممكن انها كانت تحصل منه على مساعدات قبل وفاته أو قبل قيامه بتطليق زوجته أو

هجره للزوجة ومن ثم فلا مجال هنا للحديث عن مساعدات من أسـرة هـى نفسها بحاجة للمساعدة.

جدول(٢١)

يوضح المساعدات المقدمة من أسرة الزوج للمرأة المعيلة ن = ٤

م	نوعية المساعدة	ك	النسبة
١	مساعدة أخوات الزوج للزوجة لبيع الخضار معها	١	%٢٥
٢	تقديم بعض المساعدات النقدية لشراء الملابس	١	%٢٥
٣	مساعدة بسيطة نقدية من أسرة الزوج للأولاد	٢	%٥٠

يستعرض هذا الجدول انواع المساعدة التى تقدم من أسرة الزوج الى الأسرة التى تعولها امرأة هى على قلتها مساعدات بسيطة وتتمثل فى مساعدات فـى بعض المناسبات سواء فى صورة مساعدات نقدية لشراء الملابس أو إعطاء نقود للاولاد فى بعض المناسبات.

جدول(٢٢)

يوضح ما إذا كانت أسرة الزوجة تقدم مساعدات للمرأة المعيلة ن= ١٠٠

م	الاجابة	ك	النسبة
١	نعم	٥	%٥
٢	لا	٩٥	%٩٥
	المجموع	١٠٠	**%١٠٠**

يوضح الجدول السابق المساعدات التى تقدمها أسرة الزوجة الى المرأة المعيلة قليلة وهى كما فى الجدول السابق بالنسبة لمساعدات أسرة الـزوج. حيث لا تتجاوز ٥% بالنسبة لعينة الدراسة ويعود ذلك الى عدة منها الاختفاء التدريجى للأسرة الممتدة والتى كان يمكن أن تحتوى هذه الفئة.حيث كان من المتعارف عليه فى حالة وفاة زوجة الابنة أو طلاقها أن تعود للإقامـة مـع اسرتها الاولى.ولكن لم يعد هناك هذا النوع من الأسر على مدى واسع. بـل

أن من المساعدات التى كانت تقدم من أسرة الزوج هى زواج شقيق الـزوج من أرملة شقيقه حرصاً على أبناء أخيه.والتى اختفت كذلك. ايضا التغيرات الاجتماعية التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى والتى طالت حتى المجتمع الريفى المعروف بتكافله وتضامنه.

جدول(٢٣)

يوضح المساعدات المقدمة من أسرة الزوجة للمرأة المعيلة ن = ٥

م	نوعية المساعدات	ك	النسبة
١	تقديم مساعدات نقدية وعينية حسب الحاجة	١	%٢٠
٢	تقديم مساعدات عينية	٢	%٤٠
٣	تقديم مساعدات نقدية بسيطة وقت الحاجة	١	%٢٠
٤	اعطاء الأخ حجرة بسيطة تسكن فيها	١	%٢٠

يشير الجدول السابق ان المساعدات التى تقدم من أسرة الزوجة الى أسرة المرأة التى تعول هى مساعدات محدودة وتتركز فى تقـديم بعـض المساعدات العينية أو النقدية فى المناسبات فقط.وقد يعود ذلك الى ان أسرة الزوجة هى نفسها أسرة فقيرة وبالتالى لا يوجد لديها فائض تستطيع ان تقدمه لابنتها التى تعول أسرة.

جدول(٢٤)

يوضح كيف استطاعت الأسرة أن تتلائم مع ظروفها الجديدة ن= ١٠٠

م	نوعية الاستطاعة	ك	النسبة
١	الحصول على معاش الضمان + عمل أحد الأبناء	٢٠	%٢٠
٢	الحصول على معاش الضمان + عمل يدوى بسيط للمرأة	٢٠	%٢٠
٣	الحصول على معاش الضمان الاجتماعى فقط	٢٣	%٢٤
٤	الحصول على معاش التأمينات + عمل يدوى بسيط	٢٣	%٢٣
٥	عمل أحد الأبناء فقط	٧	%٧
٦	القيام ببيع الخضار أو الخبز فقط	٣	%٣
٧	مساعدات أهل الخير	٣	%٣

يشير الجدول السابق الى الكيفية التي استطاعت بها الأسرة التواؤم مع ظروفها الجديدة وقد تباينت هذه الاستجابات وان كانت فى مجملها لا تعتمد على عمليات انتاجية ولكن على المساعدات فيما عدا استجابات بسيطة حيث جاء الحصول علىّ معاش الضمان الاجتماعى فقط بنسبة ٢٤% من عينة الدراسة يليها الحصول على معاش التأمينات الاجتماعية مع عمل يدوى بسيط بنسبة ٢٣%.

ولا يتفق ذلك مع طبيعة التوجه العام فى المجتمع فمع قيام الدولة بدورها فى مساعدة غير القادرين. يجب ان تقوم بقية المؤسسات المجتمعية بدورها وخاصة الصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال وحدة النوع وهنا يأتى دورها الحقيقى فى التعامل مع هذه الفئة التى يجب ان تنال مزيداً من الاهتمام من قبل الصندوق.

جدول (٢٥)

يوضح رأى المرأة فى كيفية زيادة دخلها ن = ١٠٠

م	الرأى	ك	النسبة
١	من خلال عمل الزوجة	١٢	%١٢
٢	منح مساعدات شهرية للأسرة	٨٦	%٨٦
٣	الحصول على قروض لبدء مشروعات انتاجية	٢	%٢
	المجموع	١٠٠	**%١٠٠**

يشير الجدول السابق ان ٨٦% من عينة الدراسة ترى أن زيادة دخلها يمكن أن يتم من خلال منح مساعدات شهرية للأسرة. وهذا قد يعود الى عدم تعلم المرأة أى مهارة أو حرفة أو ما يعينها على الاعتماد على نفسها. ايضا قد يرجع ذلك الى كبر سن النساء من هذه النوعية وعدم تعليمهن وبالتالى فهن يفتقدن الثقة فى انفسهن وفى قدرتهن على العمل بصورة مستقلة. يلى ذلك وبنسبة ١٢% أن عينة الدراسة ترى زيادة الدخل

من خلال عمل الزوجة أما من يردن الحصول على قروض لبدء مشروعات انتاجية فقد جاءت بنسبة ٢% فقط.وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه احدى الدراسات والتى اشارت إلى أن السيدات الفقيرات ليس لديهن معرفة بمصادر القروض المتاحة الملائمة[١] ويتطلب الامر العمل على تغيير اتجاهات هؤلاء النساء نحو العمل فى مشروعات انتاجية بسيطة وشرح طبيعة هذه المشروعات وأنها لاتتكلف مبالغ كبيرة.ويمكن الاستعانة بالقيادات المجتمعية الموجودة مثل القيادات الطبيعية وخاصة النساء، والقيادات الدينية حيث يلعب الدين دوراً هاماً فى حياة الأفراد الريفيين وبالتالى فإن اقناعهن من خلال خطيب المسجد هو أمر فعال وله نتائجه الايجابية.

نتائج دليل الملاحظة:

سوف نستعرض فيما يلى النتائج الخاصة بتطبيق دليل الملاحظة وذلك على النحو التالى:

جدول (٢٦) يوضح ملكية المنـــزل

م	ملكية المنـزل	ك	النسبة
١	ايجار	٣	%٣
٢	ملك	٩٧	%٩٧
المجموع		١٠٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق الى المنزل الذى تقيم فيه أسرة المرأة التى تعول من حيث الملكية فنجد أن الغالبية العظمى من المنازل هى ملكية خاصة للأسرة،وذلك بنسبة ٩٧%،ولكن لا يعنى هذا ان وضعهم الاقتصادى متميز فمن المعروف ان المنزل الريفى بسيط فى تكاليفه وفى سعر الارض والتى

١- علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد:المرجع السابق ص٤٨٠.

قد تكون من املاك الدولة.وفى غالبية الاحوال فإن رب الأسرة يكون قد اشترى المنزل قبل وفاته أوهجره للمرأة المعيلة.

جدول (٢٧) يوضح شكل المنزل ن= ١٠٠

م	شكل المنزل	ك	النسبة
١	مبنى بالطوب الأحمر	٦٣	%٦٣
٢	مبنى بالطوب اللبن	٣٩	%٣٩
٣	منزل منفصل	٦١	%٦١
٤	جزء من منزل	٣٩	%٣٩

يشير الجدول السابق الى المنزل الذى تقيم فيه أسرة المرأة التى تعول من حيث الشكل هوعبارة عن حجرتين وصالة وحمام والارضية ترابية.وبدون سقف خرسانى بل من الخشب. و٦١% من البيوت مبنية بالطوب الاحمر و٣٩% من الطوب اللبن. تتفق هذه النتيجة مع احدى الدراسات والتى اشارت الى أن الفقراء يعيشون فى بيوت مبنية من الطوب الأحمر أو الحجر،وذلك بنسبة٤٩,٣%(٩٠).

والملاحظ ان البيوت الخاصة بعينة البحث لم يطرأ عليها أى تغيير منذ أن تركها رب الأسرة، فمثلاً إذا كان قد بدأ العمل فى بناء حجرة ولم يمهله القدر لاستكمالها فانها تظل على حالتها التى تركها عليها، أو كان المنزل بدون دهان فيظل على ما هو عليه.ويعود ذلك اساساً الى انخفاض الدخل الخاص بالأسرة بعد وفاة عائلها، وعدم قدرة المرأة على تعويض هذا الدخل.

و٦١% من بيوت النساء المعيلات بيوت مستقلة فى حين ان ٣٩%من البيوت هى جزء من منزل قد يكون منزل العائلة واستقلت أسرة المرأة المعيلة بالجزء الذى تعيش فيه.

جدول (٢٨)

يوضح وصف المنزل من الداخل (الأدوات المنزلية) ن = ١٠٠

م	نوعية الأدوات	ك	النسبة
١	راديو	٣٢	%٣٢
٢	بوتاجاز	٢٦	%٢٦
٣	ثلاجة	٧	%٧
٤	كاسيت	٧	%٧
٥	تليفزيون ملون	٧	%٧
٦	تليفزيون أبيض واسود	٤٧	%٤٧
٧	غسالة	٢٣	%٢٣
٨	مكواه	٣	%٣
٩	فرن غاز	٣	%٣
١٠	تليفون	صفر	صفر

يتبين من الجدول السابق أن غالبية العينة لا تمتلك الأدوات المنزلية الأساسية فهن يعانين من الفقر. حيث بلغت نسبة من تمتلك منهن جهاز تليفزيون ابيض واسود ٤٧% من العينة. بينما بلغ من تمتلك بوتاجاز من عينة الدراسة ٢٦% فى حين بلغت نسبة من لديهن ثلاجة ٧% من العينة، وهى نفس من يمتلكن تليفزيون ملون. أما من يمتلكون جهاز راديو فقد بلغت نسبتهم٣٢% من اجمالى عينة البحث. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه أحدى الدراسات حيث اوضحت ان نسبة من يملكون جهاز راديو من عينة البحث الخاصة بها ٢٨,٥% من اجمالى العينة[١].

---

١ - احمد مجدى حجازى: فقراء مصر "دراسة ميدانية لحياة بعض فقراء الريف والحضر" -فى – محمود الكردى(تحرير)**الفقر فى مصر**(الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع -كلية الاداب،جامعة القاهرة،١٩٩٩)ص١٢٢.

ويشير هذا إلى تدنى المستوى الاقتصادى للمرأة المعيلة. أيضاً تشير نتائج هذا الجدول الى مشكلة أخرى هى أن الوصول إلى المرأة المعيلة لابد أن يتم بالاتصال الشخصى فهى لا تمتلك وسائل الاتصال الحديثة أو بمعنى أخر غير موجود عند حوالى نصف العينة وبالتالى فإن أى حديث عن المرأة المعيلة وكيفية الوصول اليها لابد أن يكون بالاتصال الشخصى.وذلك من خلال القيادات الطبيعية الموجودة بالمجتمع سماء قيادات نسائية مثل الرائدة الريفية أو القيادات الدينية مثل إمام المسجد.

جدول (٢٩)

يوضح الحالة الصحية لأفراد الأسرة ن= ١٠٠

م	الحالة الصحية	ك	%
١	يوجد بعض من أفراد الأسرة مصابون بأمراض	٦٠	٦٠%
٢	لا يوجد أحد من أفراد الأسرة مصاب بأى مرض	٤٠	٤٠%
٣	الوضع الصحى لأفراد الأسرة عموما جيد	٥٣	٥٣%
٤	الوضع الصحى لأفراد الأسرة عموما متوسط	٤٢	٤٢%
٥	الوضع الصحى لأفراد الأسرة عموما ضعيف	٥	٥%
٦	ضعف مستوى الوجبات الغذائية واحتوائها على العناصر اللازمة	٦٤	٦٤%
٧	مستوى الوجبات الغذائية متوسط	٤٦	٤٦%

يشير الجدول السابق الى ان بعض افراد الأسرة يعانون بعض الامراض وذلك بنسبة ٦٠% وهى نسبة عالية وقد يرجع ذلك الى طبيعة الوضع الاقتصادى والذى ينعكس على الوضع الصحى.ويوضح ذلك ان ٥٣% من العينة ترى أن الوضع الصحى لافراد الأسرة عموماً جيد بينما ترى ٤٢% أن الوضع الصحى متوسط بينما يرى ٥% ان الوضع الصحى ضعيف بالنسبة لافراد الأسرة.

وقد يرجع ذلك بصورة رئيسية الى ضعف مستوى التغذية حيث ترى ٦٤% من النساء عينة الدراسة ان مستوى الوجبات الغذائية ضعيف ولا

تحتوى على العناصر الغذائية اللازمة للجسم.فمن خلال ملاحظات الباحثات تبين عدم احتواء الغذاء على المواد البروتينة، مع الاحتياج الشديد اليه،خاصة وان غالبية الاطفال للنساء عينة البحث فى مرحلة نمو وفى حاجة الى البروتينات والى وجبات غذائية متكاملة بصورة عامة،وليس الى النشويات فقط كما يحدث.

جدول (٣٠) يوضح لمن تلجأ الأسرة عند حدوث مشكلة صحية

م	لمن تلجأ الأسرة عند حدوث مشكلة صحية	ك	النسبة
١	اللجوء الى طبيب خاص	١٢	%١٢
٢	اللجوء الى الوحدة الصحية	٧٧	%٧٧
٣	اللجوء الى المستشفى العام	٨	%٨
٤	اللجوء الى الصيدلية	٣	%٣

يوضح الجدول السابق ان الوحدة الصحية تعتبر الملاذ الاول بالنسبة للنساء عينة الدراسة عند حدوث مشكلة صحية وذلك بنسبة ٧٧% ويعود ذلك لعدة أسباب منها قربها من المنزل وقلة الرسوم التى تدفع فيها، ايضاً إمكانية الحصول على العلاج المجانى من الوحدة الصحية.يلى ذلك اللجوء الى طبيب خاص وذلك بنسبة ١٢% ويرجع ذلك ايضا الى قرب العيادات الخاصة حيث تكون عادة فى نفس القرية،يلى ذلك اللجوء الى المستشفى العام بنسبة ٨% حيث تتعدد التخصصات والعلاج متاح،وان كانت المواصلات تكلف مبالغ هى فوق طاقة الأسرة ولا تستطيع تحملها إلا فى الحالات الطارئة. ومن ثم فان تطبيق نظام التأمين الصحى على هؤلاء النساء سيقلل من النفقات التى تصرف على الرعاية الصحية.

جدول (٣١) يوضح العلاقات الاجتماعية الاجتماعية

للأسرة التى تعولها امرأة ن = ١٠٠

م	العلاقات الاجتماعية	ك	النسبة
١	العلاقة مع الجيران جيدة	٩٨	%٩٨
٢	العلاقة مع الجيران سيئة	٢	%٢
٣	العلاقة مع أسرة الزوج جيدة	٦٠	%٦٠
٤	لا يوجد علاقة أسرة الزوج	٤٠	%٤٠
٥	العلاقة مع أسرة الزوجة جيدة	٦٥	%٦٥
٦	لا يوجد علاقة مع أسرة الزوجة	٣٤	%٣٤

يبين الجدول السابق ان علاقات الأسر التى تعولها إمرأة عادة ما تكون جيدة مع جيرانها وهذا ما أشارت اليه نتائج الدراسة وذلك بنسبة ٩٨% من العينة واشارت اليه نتائج دليل الملاحظة.كذلك فإن علاقات الأسرة مع أسرة الزوج أو أسرة الزوجة هى علاقة جيدة وذلك بنسبة ٦٥% بالنسبة لكلا الأسرتين وهى فى هذا محاولة لاقامة جسر مع هذه الأسر لمحاولة الحصول على اى معونة من هاتين الأسرتين.

جدول (٣٢) يوضح من صاحب القرار فى أسرة المرأة المعيلة ن = ١٠٠

م	صاحب القرار	ك	النسبة
١	ربة الأسرة	٧٢	%٧٢
٢	الأبن الأكبر	٧	%٧
٣	أخوات الزوج	٧	%٧
٤	أخوات الزوجة	٦	%٦
٥	أولاد الزوج	٥	%٥
٦	أبو الزوج	٢	%٢
٧	أم الزوجة	٢	%٢

يوضح الجدول السابق ان ربة الأسرة هى التى تتخذ القرار فى الأسرة وذلك بنسبة ٧٢% وهذا طبيعى لانها عادة ما تكون هى المسئولة عن

الأسرة بعد وفاة أو عجز رب الأسرة وبالتالى تتولى هى دفة القيادة فى الأسرة ولكن فى بعض الاحيان يتولى اخرون القرار وهم إما الابن الأكبر والذى يكون هو المسئول عن القرارات فى الأسرة أو اخوات الزوج وذلك بنفس النسبة ٧%.وهى نسبة قليلة،ولكن حوالى ثلاث ارباع العينة يكون إتخاذ القرارات فهى راجعة الى ربة الأسرة فقط.وقد يعود ذلك الى ما سبق وأشرنا له من اختفاء الأسرة الممتدة،وانتشار الأسرة النووية وبالتالى فان المرأة المسئولة عن الأسر لا بديل لها عن اتخاذ القرارات المصيرية فى حياة الأسرة، وكذلك القرارات اليومية.

استخلاصات النتائج:

١- ظاهرة المرأة المعيلة هى ظاهرة نتجت عن تغيرات بنائية فى بنية المجتمع، ومن ثم فان عوامل استمرارها موجودة. وإذا أردنا التقليل من حجمها فلابد من التعامل مع هذه العوامل وبصورة جذرية.

٢-تتباين نسبة المرأة المعيلة فى المجتمعات المختلفة،وفقاً لدرجة انتشار العوامل المسببة لهذه الظاهرة.

٣-تتسم نسبة المرأة المعيلة فى مصر بالتزايد المستمر، الأمر الذى يتطلب العمل على المواجهة السريعة للعوامل المؤدية الى زيادة هذه الظاهرة بصورة فعالة تعمل على التقليل منها.

٤-تتباين الأسباب المؤدية لإعالة المرأة للأسرة،وإن كان السبب الرئيسى هو وفاة الزوج،يليه الطلاق، ثم السفر ,اخيراً الهجر.

٥-لاتعول المرأة أسرتها النووية فقط،ولكن فى بعض الأحيان - غير القليلة - تعول أفراد آخرين من أسرتها الممتدة،أو بناتها المطلقات. وفى احيان أخرى -قليلة- الزوجة الأخرى للزوج (ضرتها).

٦-الغالبية العظمى من نساء هذه الفئة لايمتلكن مهارات القراءة والكتابة. وبالتالى لايحملن مؤهلات دراسية، مما يقلل من فرص حصولهن على فرصة عمل فى القطاع الحكومى أو العام.ايضاً تقل مستويات الوعى الاجتماعى والصحى والبيئى والسياسى لديهن.

٧-تتميز المرأة المعيلة بمتوسط عمر كبير يبدأ من ٣٥عاماً،وهو الأمر الذى يقلل من فرص زواجها مرة أخرى.خاصة مع انتشار ظاهرة الزواج المبكر فى المناطق الريفية.

٨--متوسط عدد أولاد المرأة المعيلة حوالى ٣,٥ طفل لكل أمرأة، وهى نسبة أولية وفقاً للدراسة الراهنة،وتحتاج المزيد من الدراسات لتأكيدها على المستوى القومى.

٩-هذا العدد من الأطفال يشكل عائق أمام المرأة المعيلة للزواج مرة أخرى، خاصة مع تدنى أوضاعها الاقتصادية، كما يمثل مشكلة فى مواجهة نفقات الحياة اليومية.

١٠- نسبة عالية من أبناء المرأة المعيلة لايستكملون دراستهم بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تعانى منها الأسرة بعد وفاة العائل.

١١- تفتقر المرأة المعيلة للمهارات اللازمة لتبدأ مشروعها الخاص بعد توليها مسئولية الأسرة، ومن ثم هناك ضرورة لإيجاد برنامج تدريبى على المهارات والصناعات البيئية لهذه الفئة.

١٢-المساعدات التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية من خلال الوحدات الاجتماعية غير كافية لمواجهة متطلبات هذه الأسر.فكل ما تقدمه الشئون الاجتماعية هو معاش ضمان اجتماعى لا يفى باحتياجات هذه الأسر.

١٣- ممارسة بعض الأعمال الهامشية مثل بيع الخضروات والدواجن والخبز،هى أحدى آليات المرأة للتكيف مع واقعها الجديد، وعلى الرغم من قلة عائد هذا النشاط، إلا انه لايوجد بديل له.

١٤-هناك درجة وعى عالية بالأوراق الرسمية مثل-البطاقة العائلية أو شهادة الميلاد،وهو وضع فرضته عليها ظروفها الراهنة لأن حصولها على أى شكل من المساعدات مرتبط بهذه الأوراق.

١٥-لا يوجد مساعدات من الأسر الأصلية سواء أسرة الزوج أو أسرة الزوجة للمرأة المعيلة، ويعود ذلك للظروف الاقتصادية الصعبة التى تعانيها هذه الأسر فىالأصل.

١٦-ترى غالبية عينة الدراسة أن الحصول على مساعدات هو السبيل لزيادة دخل الأسرة.وقد يعود ذلك الى،عدم دراية النساء بطبيعة برامج التمويل الصغير الموجودة،سواء فى الجمعيات الأهلية أو تلك التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية مثل الأسر المنتجة.

١٧- تفتقر غالبية العينة الى معظم الأجهزة المنزلية،إلا ما كان متوافراً فى وجود الرجل.

١٨- للوصول الى هذه الفئة من النساء لابد من الاتصال الشخصى المباشر حيث يفتقرن الى اجهزة الاتصال الجماهيرية سواء الراديو أو التليفزيون، كما ان انتشار نسبة الأمية العالية جداً بينهن تحرمهن من اى اتصال مكتوب.

١٩- تعانى هذه الأسر من تدنى الوضع الصحى وذلك ناجم من عدة أسباب منها: الوضع التعليمى والاقتصادى المنخفض، وسوء التغذية وعدم احتواء الوجبات الغذائية على العناصر الغذائية اللازمة وخاصة بالنسبة لأطفال هذه الفئة من النساء والذى ينعكس أثره على الوضع الصحى.

٢٠- من الضرورى الاهتمام بان تمتد مظلة التأمين الصحى لتشمل المرأة المعيلة وأبنائها حتى يتسنى توفير الرعاية الصحية الملائمة لها.

٢١-تحاول هذه الأسر الحفاظ على علاقاتها الطيبة، مع مختلف المستويات سواء الجيران،أو أسرة الزوج،أو أسرة الزوجة.وذلك تجنباً للمشاكل، والتى هى فى غنى عنها فى وضعها الحالى.

كيف يمكن مساعدة المرأة المعيلة على القيام بأدوارها تجاه أسرتها وتجاه المجتمع

قبل طرح المقترحات فان هناك عدة إعتبارات أساسية لابد من وضعها كمرتكزات لهذه المقترحات وهى:

-الهدف من هذه المقترحات هو التخفيف من تعدد الأدوار التى تقوم بها المرأة المعيلة كحق لها من قبل المجتمع.

-كيف يمكن العمل على رفع مستوى المرأة المعيلة لتستطيع أن تساهم فى عملية التنمية؟.

-كيف يمكن تشجيع مؤسسات المجتمع المدنى لترفع من مستوى الآداء الخاص بها لصالح التنمية البشرية للمرأة المعيلة،ولصالح العملية الانتاجية فى المجتمع؟.

- كيف يمكن إحداث التعاون بين المجتمع المدنى بمؤسساته، والقطاع الحكومى للتخفيف من معاناة المرأة المعيلة وتحسين أوضاعها؟. بل وكيف يمكن ان يساهم القطاع الخاص فى هذه القضية القومية كما ساهم وبفاعلية فى مواجهة مشكلة الاسكان على سبيل المثال من خلال المشروعات العديدة التى ساهم فيها لصالح الطبقات محدودة الدخل.

- كيفية وضع استراتيجية تأخذ فى اعتبارها الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للفئات النسوية المختلفة، خاصة فى القطاع الريفى، وعلى مراحل متعددة،على المدى الطويل والمتوسط والقصير الأجل.

وحتى يمكن تنفيذ ما سبق ووضعه موضع التنفيذ فإن الامر يتطلب ضرورة تضافر الجهود الاهلية والحكومية من أجل دعم المرأة المعيلة لتستمر فى أداء أدوارها بدون عقبات ومن أجل ذلك فإن هناك عدة أدوار يجب على الجهات المختلفة القيام بها وذلك على النحو التالى:-

الجهات الحكومية:-

وزارة التضامن الاجتماعي:- وهى من الجهات ذات الاختصاص الاصيل والتى لها دور اساسى فى مواجهة مشكلات المرأة المعيلة حيث أشارت الدراسة الى ان غالبية النساء هن من المستفيدات من معاش الضمان الاجتماعى، ولكن هذا لا يكفى لعدة أسباب

أولا: ضآلة المعاش للمرأة المعيلة(٧٩جنيهاً) فلا يكفى لاشباع احتياجاتها واحتياجات أسرتها.

ثانيا: يؤدى الى خلق نوع من الاعتمادية لدى المرأة المعيلة مما يدفعها الى عدم العمل والارتكان الى هذه المساعدات فقط ومن ثم فإن المطلوب هو زيادة اهتمام وزارة الشئون الاجتماعية بنشر وتوصيل بقية برامجها التنموية والمولدة للدخل الى المرأة المعيلة، ومنها على سبيل المثال مشروع الأسر المنتجة حيث تتحول هنا المرأة المعيلة الى عنصر نافع وفعال ومنتج فى المجتمع.وخاصة فى مجال الصناعات البيئية.

المحليات (المحافظات):

أن تقوم المحافظة بالعمل على انشاء مراكز تدريب للمهارات البيئية والحرفية الموجودة بالمحافظة حيث يوجد بمحافظة الفيوم العديد من

الصناعات البيئية[١] التى تصلح لتكون نواه لمشروعات صغيرة منتجة ومربحة للمرأة المعيلة،مثل الصناعات القائمة على جريد النخيل –سواء الطواقى أو الاقفاص أو الكارينا التى تستخدم فى التنجيد أو الاحبال الليف أو غيرها من الصناعات المرتبطة بالنخيل، أو القائمة على المنتجات الزراعية مثل تخليل الزيتون أو عصير زيت الزيتون أو تجفيف المنتجات الزراعية مثل التين والمشمش. كذلك الصناعات المرتبطة بالالبان ومنتجاتها من أجبان وغيرها. وفى هذا الصدد فإن المطلوب من المحافظة هو أن تقوم بعمل مراكز تدريب للمرأة المعيلة فى الوحدات المحلية القروية حيث يتم تدريبها على الطبيعة وفى المنزل كلما أمكن ذلك.

جهاز بناء وتنمية القرية:

من خلال صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية، يمكن إقراض النساء المعيلات فى حدود ألف جنيه بدون ضمان على أن تسدد وفقاً لطبيعة المشروع الذى تقوم به المرأة وهناك العديد من المشروعات التى يمكن أن تقوم بها المرأة فى هذا المجال ومنها مثلاً مدشة للغلال، أو تربية أغنام وماعز وهى لا تحتاج الى خبرة فنية. كذلك من خلال الدراسة فقد تبين أن هناك رغبة فى الحصول على قروض لمثل هذه المشروعات ولكن عدم دراية المرأة المعيلة بالاجراءات يحول دون حصولها على هذه القروض.

وزارة الصحة:

---

١ - **أنظر فى ذلك:** نجوى عبد الحميد محمد: **أطلس الصناعات البيئية "بحث ميدانى استطلاعى عن محافظة الفيوم"** بحث منشور، المؤتمر العلمى الثانى لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم.جامعة القاهرة.١٩٩٠.

من خلال قيامها بتقديم الخدمات الصحية المجانية والمتميزة الى النساء المعيلات مما يقلل من تكاليف العلاج والرعاية الصحية، ويساعد المرأة المعيلة على الاهتمام والعناية بصحتها وصحة أولادها، كذلك يمكن دراسة امكانية تطبيق نظام التأمين الصحى على هذه الفئة من النساء.أيضاً تطبيق هذا النظام على ابنائها غير الملتحقين بالتعليم،لأن الملتحقين بالتعليم لهم الحق فى الحصول على خدمات التأمين الصحى أما الآخرون فليس لهم حق فى هذه الخدمة الهامة للرعاية الصحية.

وزارة التربية والتعليم:

من خلال إعفاء التلاميذ أبناء المرأة المعيلة من المصروفات الدراسية وهو ما تم بالفعل من خلال جهود الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال رعاية المرأة المعيلة، وتقديم المساعدات لهؤلاء التلاميذ من خلال التربية الاجتماعية بالمدرسة. كذلك مساعدتهم من خلال مجموعات التقوية بما يجعل المدرسة مكاناً محبباً لهم وليس طارداً.

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية فإن عائدها يكون على المدى البعيد وغير المنظور ولكنه مؤثر. فهما جناحا التنمية البشرية وفقا لما عرفناه سابقاً. إذن من المهم التركيز على جانبى التعليم والصحة.

المنظمات والجهات غير الحكومية:

-وهى على مستويين تخطيطى وتنفيذى.

- التخطيطى مثل المجلس القومى للمرأة: الذى يختص بوضع خطة لما هو مطلوب القيام به لصالح المرأة على المستوى القومى. والذى يتضح من خلال المؤتمرات الدورية التى يقوم بها المجلس. أما التنفيذى فيمكن أن يطبق من خلال الجمعيات الاهلية العاملة فى مجال المرأة، وفى ظل شعارات المجتمع المدنى،وتحت مظلة المجلس القومى للمرأة، وتشجيع مبادرات

الاهالى فإن هناك دوراً لهذه الجمعيات الاهلية بالدعوة من أجل تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً واجتماعياً وذلك من خلال مشروعات التمويل الصغير.

دور الجمعيات الاهلية:

الجمعيات الاهلية هى المؤسسة المجتمعية الأكثر تأهيلاً من غيرها للعمل على مواجهة مشكلات المرأة المعيلة، سواء كان ذلك من خلال مشروعات التمويل الصغيرأو غيره من المشروعات التنموية. وتقوم فكرة التمويل الصغير على تقديم قروض صغيرة جدا لأجل قصير، عادة ما يكون اثنى عشر شهراً، وإمكانية الحصول على قروض تالية أكبر، هى دافع قوى للسداد ورغم أن سعر الفائدة فى هذه القروض مرتفع نسبياً الا ان الدراسات تشير الى ان معدل السداد كبير. وبالتالى فإن الخبرات فى هذا المجال تشير الى ان التكلفة ليست هى المهمة بالنسبة للمستفيدين من هذه القروض، ولكن الاتاحة المستمرة وفى الوقت المناسب للتمويل الصغير،هى المهمة بالنسبة لهؤلاء العملاء [١].

والى جانب هذه البرامج المالية من خلال القروض فإن التمويل الصغير لكى يحقق فاعليته كاملة يجب أن يأخذ مكانه ضمن استراتيجية عريضة للتنمية الثقافية والتعليمية والاجتماعية مثل برامج لمحو الامية والتوعية الاجتماعية والسياسية والدستورية والصحية. أيضاً تم انشاء اتحاد نوعى للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال مساعدة المرأة المعيلة.

إشراك منظمات المجتمع المدني في مواجهة هذه المشكلة، وعلي وجه الخصوص الجمعيات الأهلية باعتبارها أقرب المؤسسات لأفراد الشعب

---

١ - مجلة رسالة اليونسكو: **التمويل الصغير**(القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، يناير ١٩٩٧).ص ١٩

وأكثر تعاملاً مع مشكلاتهم. ومن هنا فإن للجمعيات الأهلية دور في الجهود الموجهة إلي التخفيف من حدة الفقر خاصة بين الأسر التي تعولها النساء، هذا الدور يتمثل في ممارستها للأنشطة التالية:[١]

١- إجراء مسح للأسر التي تحتاج إلي تدريب وإلي عمل وذلك في نطاق المجتمع الذي تخدمه الجمعية

٢- إجراء حصر لاحتياجات سوق العمل في المنطقة التي تخدمها الجمعية

٣- المساعدة في إنشاء صناعات ترتبط بصناعات أكبر تغذيها لضمان تسويق منتجاتها.

٤- تقوم الجمعية بدور الوساطة لإتاحة قروض ميسرة للأسر الفقيرة وللعاطلين عن العمل لبدء مشروعات جديدة،وتهتم بمتابعة سداد القروض التي تحصل عليها الأسر بواسطتها لإتاحة استمرار دوران الأموال.

٥- تساعد الجمعيات الأهلية علي التغلب علي مشكلة التمويل بالتوجه إلي المنظمات الدولية، عبر وزارة الشئون والإجتماعية.

٦- تقدم الجمعيات الأهلية التي يكون ضمن أغراضها تقديم معونات للأسر الفقيرة،في حدود إمكانياتها، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، ومع دور العبادة في مناطق عملها معونات للأسر الفقيرة التي لا يمكنها الاعتماد علي نفسها من توفير دخل يسد احتياجاتها وبصفة خاصة التي تعولها نساء لتوفير الحد الأدنى المطلوب لحياة الأسرة وحياة أطفالها.

٧- تسعي الجمعيات الأهلية إلي توفير آلية لتبادل الخبرات فيما بينها وممارسة أنشطة تكاملية، عن طريق عقد ورش عمل للجمعيات متشابهة

---

1 - التقرير المقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة بكين، ١٩٩٥، **تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبي إلي بكين**، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٦٠- ٦١.

النشاط في المناطق المختلفة أو للجمعيات ذات الأنشطة المختلفة في نفس المنطقة الجغرافية.

٨- تسعي اتحادات الجمعيات الأهلية إلي مد النشاط الأهلي إلي القري و المناطق النائية والمناطق العشوائية التي لم تزل محرومة من الخدمات.

الصندوق الاجتماعى للتنمية:

ويجب ان يقوم الصندوق بواجباته نحو هذه الفئة،ومن المعروف ان أحد أهداف انشاء الصندوق هى تنمية المرأة.وهنا نتساءل ومن هى المرأة الأجدر بالتنمية من المرأة المعيلة ؟.ويتم ذلك من خلال عدة مداخل:

مشروعات البنية الأساسية: وهى التى يقوم الصندوق بتمويلها كخدمات عامة مقدمة الى المجتمعات الفقيرة.ويجب أن تتم هذه المشروعات وفقاً لعدد النساء المعيلات فى كل قرية.بمعنى ان القرية التى بها أعلى نسبة من النساء المعيلات لها الأولوية فى تنفيذ المشروعات بها،وهكذا.

مشروعات تنمية المجتمع المحلى: ايضا يجب ان تتركز فى القرى الفقيرة وعادة ما تكون فقيرة فى كل مكوناتها الاجتماعية والمادية وبحاجة الى العديد من المشروعات،وخاصة مشروعات البنية الآساسية من مياه شرب وكهرباء وصرف صحى،وهى مشكلات يعانى منها غالبية القرى المصرية وخاصة الصرف الصحى.

مشرعات التنمية المؤسسية: والتى تستهدف العمل مع جمعيا ت تنمية المجتمع لزيادة قدراتها الادارية والفنية ومن ثم زيادة قدراتها على خدمة أفراد المجتمع المحلى الذى تخدمه هذه الجمعيات.ويجب أن تكون الأولوية للجمعيات المهتمة بهذه الفئة التى تهم الأسر المصرية التى تعولها هذه النوعية من النساء.

المراجع

(١) راجع فى ذلك: أحمد مجدى حجازى واخرون، **المرأة العربية والعمل دراسة ميدانية فى دولة الامارات العربية المتحدة**، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث،CAWTAR، ١٩٩٦،المقدمة.

(٢) احمد مجدى حجازى: **التغير الاجتماعى وقضايا التنمية والتحديث، دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية** (القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩٧).

(٣) البنك الدولى: **تقرير عن التنمية فى العالم " المعرفة طريق الى التنمية ١٩٩٩"** (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩) ص ١١٧.

(٤) البنك الدولى:**تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠** (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ص ١٤).

(٥) عصام على: مشاركة الاطفال لماذا ؟ وما تثيره من مشكلات - فى - عصام على (محرر): **إشكاليات تطبيق اتفاقية حقوق الطفل فى الواقع المصرى** (القاهرة، أمديست، وتجميع الهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل، ١٩٩٩) ص ١٩٤.

(٦) مديحة محمد السفطى:دور المرأة " من الزيادة بالتراكم الى التحول الكيفى "- فى- أسامة الباز (محرر): **مصر فى القرن ٢١ " الامال والتحديات "** (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٩٦) ص ١٢٤.

(٧) هبة نصار:**الأبعاد الاقتصادية لمشكلة عمالة الاطفال فى مصر**، ورقة مقدمة الى ورشة عمل للحد من عمالة الاطفال فى مصر (القاهرة، وزارة القوى العاملة بالتعاون مع مكتب العمل الدولى ومنظمة اليونيسيف، ٧-٩ مارس،١٩٩٥).

(٨) نوال السعداوى وسعد الدين ابراهيم:التنمية والتحول الاجتماعي للمرأة والأسر فى مصر – فى- سعد الدين ابراهيم (محرر) **مصر فى ربع قرن** (بيروت،معهد الانماء العربى، ط١، ١٩٨١) ص ٤٩٩.

(٩) ابراهيم بدران (محرر): **قضية البطالة وتوفير فرص العمل** (القاهرة،اكاديمية البحث العلمى،١٩٩٦) جزء ١، ص ١١١.

(٣٠) لجنة حقوق الإنسان "**النظام الاقتصادى الدولى وتعزيز حقوق الإنسان**"(المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة، ٦ يوليو، ١٩٩٠) ص ٢٢.

(٣١)مركز قضايا المرأة المصرية: **التحرر من الفقر** " **دراسة ميدانية** " (القاهرة، ٢٠٠٠) ص ص ٧-٩.

(٣٢)كريمة كريم:**الفقر وتوزيع الدخل فى مصر**،منتدى العالم الثالث (القاهرة، مكتب الشرق الأوسط،١٩٩٤) ص ٢.

(*) ويعرف دخل خط الفقر بأنه " الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية من الأغذية والبنود غير الغذائية للفرد والأسرة ".

(٣٣) محمود عبد الفضيل/ محسن عوض:التحديات الجديدة أمام أعمال الحق فى التنمية فى الإطار العربى " بحث منشور فى كتاب"**حقوق الإنسان والتنمية**،(القاهرة،المنظمة العربية لحقوق الإنسان،١٩٩١) ص ٢٧٠.

(٣٤)كريمة كريم: الفقر وحقوق الإنسان " بحث منشور فى كتاب " حقوق الإنسان والتنمية، المرجع السابق، ص ٤١٥.

(٣٥)على ليله:**الشباب العربى** " **تأملات فى ظواهر الإحياء الدينى والعنف** " (القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣) ص ١٢٦.

(٣٦)أحمد وفاء زيتون وخليل عبد المقصود: **قراءات فى تنمية المجتمع** (الفيوم، دار المروة، ١٩٩٨) ص ١٧٨.

(٣٧)هنا أيوب: مركز دراسات المرأة الجديدة **الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة تعزيز دور المرأة فى المجتمع** للمشاركة فى إعداد وثيقة الهيئات المصرية غير الحكومية، المؤتمر العالمى للسكان والتنمية(القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤) ص ١٠٢.

(٣٨)هدى محمد صبحى:**التكنولوجيا والتدريب وأثرها على تحسين أوضاع المرأة**، بحث منشور فى هبة نصار: المرأة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٥-١١٦.

(٣٩)المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية " **الضمان الاجتماعى فى مصر "تجربة فى مواجهة مشكلة الفقر** "(القاهرة، ١٩٨٩) ص ج.

(٤٠)نادية حليم: **الفقر والنساء المعيلات للأسر**: إحدى أوراق الجمعيات الأهلية للمنتدى العالمى للمرأة، بكين ٩٥، ص ص ٢-٢٥.

(٤١)هبة هندوسه: **المرأة.... تنمية اجتماعية وبعد اقتصادى**، بحث منشور فى المؤتمر الأول " نهضة مصر " المرأة المواطنة والتنمية، (المجلس القومى للمرأة، القاهرة ١٢ مارس ٢٠٠٠) ص ص ٣٧-٣٩.

([42])Alain Marcoux: ***the feminization of poverty "facts, Hypotheses and the art of Advocacy,*** FAO, Rome, 1997.

([43])UNDP: **Poverty Report** (N.Y.,UNDP , 2000)

44) United Nations Research Institute for Social Development: ***the Feminzing of Poverty*** (Geniva , UNRISD, 2000).

(٤٥) نبيل خورى (تحرير ومراجعة) **الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة، الجزء الأول**(القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ومنظمة العمل الدولية، ١٩٩٣) ص ٥٩.

(٤٦)محمد سمير مصطفى وعزة سليمان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العاملين المصريين الى الخارج " نظرة مجددة " المرجع السابق، ص ص٦٧-٩٦.

(47) Azza Soleman: ***Program of Economic Reform and Structural Adjustment and its Effect on Egyption Women in Labor Force*** (Cairo , Demographic centre , 1995) P 22.

(٤٨) **تقرير التنمية البشرية، مصر ١٩٩٦**، (القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦) ص ٩٩.

(٤٩) الفاروق زكى يونس: **سياسة الرعاية الاجتماعية والعولمة " دور المجتمع المدنى ومؤسساته**، ورقة عمل، المؤتمر السنوى الحادى عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٣-٤ مايو ٢٠٠٠، جزء ١، ص ١١١.

(٥٠)عبد الاله بلقزيز:**العولمة والهوية الثقافية"عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟** مجلة المستقبل العربى، العدد٢٢٩ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨) ص٩٧

(٥١) فريد النجار:**العولمة والرعاية الاجتماعية فى ج. م. ع "الانعكاسات الاقتصادية الاجتماعية** "ورقة عمل،المؤتمر السنوى الحادى عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٣-٤ مايو ٢٠٠٠،ص ٥٤.

(52) Peter H.lindert & Jeffery G Williamson:***Globalization and Inequality "A Long History"*** (Washington DC ,World Bank ,April 2001).

(53) Michael Woolcock: ***Globalization ,Governance and Civil Society*** (Washington DC ,World Bank ,April 2001).

(٥٤)ابراهيم عبد الرحمن رجب: **الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر**، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٥٥) فريد النجار:مرجع سابق، ص ٥٥.

(٥٦)المرجع السابق، ص ٩١.

(٥٧)المرجع السابق، ص ٧٤